تقرير الحالة الإيرانية

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

أغسطس 2026

ISSN 1658-8320

www.rasanah-iiis.org

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

أغسطس 2026

نافذتـــك علـى إيـــران مـــن الداخـــل والخـــارج

رقـــم ردمـــد: 8320 – 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

الملخص التنفيذي 4
تطورات الشأن الداخلي الإيراني 8
أزمة البنزين في إيران.. حلول مؤقتة وأزمة متكررة 9
أولًا: أسباب الأزمة 9
ثانيًا: آلية التعامل الحكومي مع أزمة شح البنزين 10
ثالثًا: التبعات الاقتصادية لخطة الحكومة الإيرانية في التعامل مع أزمة البنزين 11
الخلاصة 12
جدل وانتقادات في إيران لمشروع قانون مكافحة نفوذ الأجانب 13
أولًا: أهمّ بنود مشروع القانون ودلالاته 13
ثانيًا: حُجَج المؤيدين وآراء المنتقدين 14
الخلاصة 16
إيران تستعد لحرب استنزاف طويلة 16
أولًا: إعادة تشكيل القيادة العسكرية العليا 17
ثانيًا: هجمات متبادلة متقطعة 18
الخلاصة 19
تراجع معدلات الزواج في إيران بين الأزمات الاقتصادية وتداعيات الحرب 19
أولًا: أثر الأزمة الاقتصادية والحرب على تراجع معدلات الزواج 20
ثانيًا: دور الحكومة الإيرانية في أزمة تراجع معدلات الزواج 21
الخلاصة 23
دلالات رسالة مجتبى خامنئي إلى دول الخليج 23
أولًا: رسالة مجتبى ودلالاتها 24
ثانيًا: سؤال الوحدة في الداخل! 25
الخلاصة 26
التفاعلات الإيرانية العربية 28
سوريا واستمرار المواجهة مع إرث النفوذ الإيراني 29
أولًا: تفكيك إرث النفوذ الإيراني واستعادة السيطرة على طُرق الإمداد 29
ثانيًا: إعادة تموضع سوريا إقليميًّا والموقف الإيراني 30
الخلاصة 31
علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل 32
حملة «المنبوذ الاقتصادي» الأمريكية والخيارات الإيرانية 33
أولًا: الضغوط الأمريكية الراهنة 33
ثانيًا: الخيارات الإيرانية 34
الخلاصة 35

الملخـــص التنفيـــذي

يســـلِّط تقريـــر الحالة الإيرانية لشـــهر أغسطس 2026، الضوء على أبرز التطورات التي شـــهدتها إيران خلال هذه الفترة. على المســـتوى الداخلي نُناقش آخر التطورات السياســـية والاقتصاديـــة والعســـكرية والاجتماعيـــة والفكريـــة. وعلـــى صعيد العلاقـــات الإيرانيـــة مع الـــدول العربية نســـتعرضُ الجهود السورية لتفكيك إرث النفوذ الإيراني واســـتعادة السيطرة على طُرق الإمداد، فضلاً عن التحركات الرامية لإعادة التموضع إقليمياً والموقف الإيراني من ذلك. أما فيما يتعلَّق بالعلاقات الإيرانية مع الدول الغربية، فســـوف نُخصص هذا المحور لمناقشـــة إســـتراتيجية «المنبوذ الاقتصادي» التي تبنَّتها إدارة ترامب لشلِّ تجارة إيران الخارجيـــة وإجبارها على قبول الشروط الأمريكية.

داخلياً وعلى المستوى السياسي، صوَّت البرلمان الإيرانـــي بجلســـته العلنية في أغســـطس 2026، على المبـــادئ العامة لمشـــروع قانون «مكافحة نفـــوذ أجهزة الاســـتخبارات والحكومات والمؤسسات الأجنبيـــة في الـــبلاد»، والـــذي يهدف لمعالجة الثغرات القانونية والأمنية عقب سلســـلة من الاختراقات الاســـتخباراتية واغتيالات طالت كبار القادة والعلماء. لكن المشـــروع واجه معارضةً شديدة من قِبل حكومة مسعود بزشـــكيان وعدد كبير من وسائل الإعلام والناشـــطين والسياسيين والقانونييـــن والإعلامييـــن ومنظمـــات المجتمـــع المدنـــي. واســـتندَ الرافضون لمشروع القانون إلى مجموعة من الأسباب أبرزها، أنَّ المشـــروع اســـتخدم مسميات وعبارات غامضة وفضفاضـــة قد تنتهكُ حقـــوق المواطنيـــن، وأنَّ قوانين مكافحة

الإرهاب المعمول بهـــا في إيران كافية، وأنَّ التشـــريعات الجديدة تمنحُ قوات الأمن حريةً مفرطة في تفسير ســـلوك الناس، فضلاً عن تقييـــد حرية الصحافة والإعلام وأمننـــة الاتصـــال والتواصـــل بالخارج ويحولها إلـــى قضايا جنائيـــة، ويضرب القطاع الأكاديمي ويعزل الجامعات ويسرِّع من عملية هجرة العقول؛ لأنه يفرض قيوداً شديدةً على التعاون العلمي مع دول العالم.

في المشـــهد الاقتصادي، تكشـــفُ أزمة البنزين في إيران عـــن مفارقة تواجه دولةً نفطيةً كبيرة، لا تزال مضطرةً إلى اســـتيراد جزء مـــن احتياجاتها من الوقـــود. فالنمو السريع للاســـتهلاك، وتقادم المركبات، وضعف كفاءة النقل، والأسعار المدعومة، كلها عوامل رفعت الطلب بوتيرة أسرع من الإنتـــاج وأدَّت لعجز يومي يقدَّر بـ14 مليون لتر، بينما قيَّـــدت العقوبات والحرب قدرةَ البلاد على توسيع التكرير وتمويل الواردات الدولاريـــة. وتزداد حساســـية الأزمة لأن البنزين لا يمثل سلعةً اقتصاديةً فقط، بل يرتبط مباشرةً بحركة المواطنين ومستوى المعيشة والاســـتقرار الاجتماعي والأمني كمـــا أظهـــرت احتجاجات أعـــوام 2007 و2019. ومن ثم جـــاء القرار الأخير بفرض حصص وخطط سعرية للبنزين كمحاولة للموازنـــة بين أمـــن الإمـــدادات وتقليل استنزاف العملة الأجنبية من جهة، وتجنُّب صدمة سعرية واسعة من جهة أخرى. وقد يخفِّف القرار قليلاً من فاتورة الاســـتيراد، لكنه لـــم يحل المشكلة جذريـــاً، ولا يمنع انتقال الأثر التضخمي إلى أسعار الخدمات والسلع بشكل كلي.

عســـكرياً، أصدر المرشد الإيراني مجتبى خامنئي، في 10 أغسطس 2026، سلسلةَ مراسيم تعيين شملت ستةً من كبار القادة العســـكريين في مفاصل القيـــادة العليا للقوات المسلحة والحرس الثوري وقوات البسيج، جاءت هذه القرارات لتمنح صفةً رسمية لهيكل القيادة في زمن الحرب، والذي كان يعمل لأشهر دون مراسيم تعيين معلنة في أعقـــاب التطورات والحـــرب الأخيرة. السمة الأبرز لهذه التعيينات هي الاستعادة الجيلية، فجميعهم تقريبًا ممن شـــاركوا في الحـــرب الإيرانية-العراقية والعمليات الخارجية والمقع الداخلي وقدامى الحرس الثوري في الثمانينات، ممن تمتد مسيرتهم عبر الحرب العراقية-الإيرانية والعمليات الخارجية والقمع الداخلي. وحول التصعيد الإيرامـــي الأمريكي، اســـتأنفت الولايات المتحـــدة ضرباتها ضد أهـــداف إيرانية، ومنصـــات صواريخ في جزيـــرة لارك، ثم دمَّرت عدَّة نـــاقلات نفط مرتبطة بالحرس الثوري، فيما ردَّت إيـــران بإطلاق صواريخ باليستية نحو قواعد أمريكية في الأردن.

على المستوي الاجتماعي، سلَّط الإعلام الإيراني والمختصون بالشـــأن الاجتماعي، الضوءَ علـــى واحدة من أهـــم التحولات الاجتماعية التي تشـــهدها إيـــران خلال الفترة الأخيـــرة، وهي التراجـــع الحاد في معـــدلات الـــزواج، وتُشـــير الإحصاءات الرســـمية والتقاريـــر الاجتماعية الصادرة

لعـــام 2026 إلى أنَّ نحو 18 مليون شـــاب إيراني لم يســـبق لهم الزواج قط، في ظل انخفاض حاد في رغبة الشباب بالارتباط وتأسيس عائلة. وهو ما يكشـــف أنَّ هذه الظاهرة لم تعُد محدودةً بمنطقة أو بمجتمع معين بـــل تحوَّلت لأزمة شـــاملة، أفرزها تراكم الأزمات الاقتصاديـــة الناجمة عن العقوبـــات وتداعيات الحـــرب فضلاً عن هدر الأموال الإيرانية في مشاريع توسعية خارجية، ويُتوقَّع أن تؤدي هذه الظاهرة إلى حدوث أزمة ديموغرافية متعددة الأبعاد قد تُهدد مســـتقبل البلاد، ما لم يتبنَّى النظام إصلاحات اجتماعية واقتصادية أوسع ينتُج عنها توفير فرص العمل والســـكن الميسر وتحفيز الشباب ودعمهم بصورة مستدامة.

أيديولوجياً، تكشفُ رسالة مجتبى خامنئي إلى الدول الإسلامية في 30 أغسطس 2026 عن محاولـــة إيرانية لإعادة توظيف مفهوم «الوحدة الإسلامية» في إطار سياســـي وأمني يتجاوز دلالتـــه الدينية التقليدية. فالرســـالة لا تكتفي بالدعوة إلى التقارب بين المســـلمين، بل تربطُ الوحدة بالدفاع المشـــترك والأمن والثروة والعلم والتقدم وصولًا إلى مشـــروع «الحضارة الإسلامية الجديدة»؛ بما يعكسُ تصوراً إيرانياً لنظام إقليمي بديل بعـــد الحـــرب الأمريكية-الإيرانية. وتضع الرسالة الولايات المتحدة وإســـرائيل في لُبّ ومركز تعريف العدو، وتســـعى إلى تقديم إيران باعتبارها شريكاً طبيعياً للدول الإسلامية، سيما الخليجية، في مواجهة تهديد مشـــترك، وليس على أنها مصدرٌ للتهديـــد الإقليمي. بيد أنَّ هذا الخطاب يكشف في الوقت نفسه عن نزعة هيمنة ووصاية، إذ تحـــاول طهران تحديدَ مفهوم العدو والصديـــق وإطار التحالفات المقبولة للدول الإسلامية. وتزداد المفارقة عنـــد مقارنة هـــذا الخطاب بالممارســـة الداخليـــة، حيـــث تظل «الوحـــدة» في الخطاب الولائي مشروطةً بالالتزام بمبادئ الثورة والنظام وولاية الفقيه، مع استبعاد المخالفين سياسياً وأيديولوجياً. ومن ثم، فإن نجاح هـــذه الرؤية خـــارج إيران يبقى مرهوناً بتحول ملموس مـــن لغة الوصاية والهيمنة إلى شراكة متكافئة تحترمُ سيادة الـــدول واختلاف مصالحهـــا وتحالفاتها، والأهم: حدوث تغير جذري واســـتراتيجي على مستوى الداخل الإيراني نفسه.

أمـــا العلاقـــات الخارجيـــة الإيرانية مع المحيط العربي فقد كانت حافلةً بالتطورات والأحداث المهمة، فعلى صعيد التفاعلات الســـورية-الإيرانية، أظهـــرت تطورات أغسطس 2026 اســـتمرارَ تعامل الحكومة السورية مع النفوذ الإيراني من كونه مجرد احتواء لتداعيات هـــذا النفوذ إلى تفكيك أدواته العملية، ولا ســـيما شبكات تهريب السلاح الممتدَّة بين العراق وسوريا ولبنان. وتزامن ذلك مع انخراط دمشق في ترتيبات أمنية عربية ودولية تُعزز قدرتها على ضبط الحدود وتبادل المعلومات، وتُعيد تعريف موقعها الإقليمي بعيداً عن المحور الإيراني. وفي المقابل، تُشـــير اللهجـــة التحذيرية الصادرة عن شـــخصيات سياسية إيرانية،

إلى جانب الحديث عن مجموعات وخلايا مرتبطة بطهران، إلـــى امتلاك إيران أدواتٍ محتملة للضغط على الحكومة الســـورية وإبطاء تحركاتها.

علـــى الصعيد الدولي ما تـــزال الولايات المتحدة وإيـــران بصدد خـــوض معركة صفرية، مع تهميش لفرص الدبلوماسية، ويُعول كلٌ طرف على استراتيجية أساسها القوة والمواجهة من أجل إجبار الآخر على الاستـــسلام، وعلى ما يبـــدو أنَّ المرحلة القادمة سوف تشـــهد مزيداً من جولات التصعيد الاقتصادي والعسكري.

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

شــهد الداخل الإيراني خلال شهر أغسطس 2026، العديــد مــن الأحــداث والتطــورات فــي مختلف المجــالات السياســية والاقتصادية والعســكرية والاجتماعية والأيديولوجية، والتي ســوف نناقشها بالتفصيل في المحاور الخمسة التالية:

- أزمة البنزين في إيران.. حلول مؤقتة وأزمة متكررة
- جدل وانتقادات في إيران لمشروع قانون مكافحة نفوذ الأجانب
- إيران تستعد لحرب استنزاف طويلة
- تراجع معدلات الــزواج في إيــران بين الأزمات الاقتصادية وتداعيات الحرب
- دلالات رسالة مجتبى خامنئي إلى دول الخليج.

أزمة البنزين في إيران.. حلول مؤقتة وأزمة متكررة

يتناول الملف الاقتصادي لشهر أغسطس 2026، موضوع في غاية الحساسية بالنسبة للداخل الإيراني، وهو أزمة نقص البنزين وصعوبة احتواء الحكومة للأزمة في ظل الحرب والوضع الاقتصادي المتردي، وسوف نناقش الموضوع من ثلاثة جوانب: يفكك الأول أسباب الأزمة، ويناقش الثاني آلية التعامل الحكومي معها وتفاصيل القرارات المتخذة، ثم يستنتج الثالث التبعات الاقتصادية لخطة الحكومة الإيرانية في التعامل مع أزمة البنزين.

أولاً: أسباب الأزمة

تتشابك أسباب أزمة البنزين في إيران، ما بين عوامل تتعلق بالفجوة بين العرض والطلب سواء من البنزين أو من العملة الأجنبية، وأسباب تتعلق بعوامل هيكلية قديمة كتقادم أسطول السيارات وزيادة استهلاكها وسلاسل العقوبات المتتالية، وأسباب تتعلق بالوضع الراهن نتيجة الحرب وتدمير البنية التحتية والحصار الخارجي المفروض على البلاد، مما زاد من تعقيد الأزمة الحالية وتكرارها كل بضع سنوات.

هناك اختلالٌ واضحٌ بين جانب العرض والطلب الخاص بالبنزين في إيران، فهي تستهلك قرابة 135 مليون لتر من البنزين في اليوم الواحد [1]، في حين تنتج 121 مليون لتر/اليوم، أي هناك عجز يومي بمقدار 14 مليون لتر من البنزين، كان يُغَطي من خلال الاستيراد، قبل أن يعيق الحصار البحري الأمريكي المفروض على إيران عمليات الاستيراد، علاوةً على وقف أبوظبي العلاقات التجارية والمالية مع إيران، وقد كانت الإمارات من أهم الدول التي كانت تعبر شحنات البنزين من خلالها إلى إيران.

كما يُعدُّ ارتفاع الطلب المحلي أحد أسباب المشكلة، بفعل تدني سعر اللتر المدعوم وتراجع قيمته مع التضخم مما شجع على زيادة الاستهلاك وعلى تهريبه إلى الخارج عبر الحدود البرية إلى دول الجوار مثل باكستان وأفغانستان، ومن ناحية أخرى زاد تقادم عمر السيارات الإيرانية من ارتفاع الطلب والاستهلاك المحلي، لكلٍ من النقل العام والخاص. علاوةً على ضعف تقنيات توفير الوقود وقلة الخيارات التكنولوجية المطروحة أمام الاقتصاد الإيراني بفعل سنواتٍ طويلة من العقوبات الاقتصادية.

وإضافةً إلى ماسبق، فقد أسفرت الحرب عن تحدياتٍ اقتصاديةٍ خطيرةٍ عجلت من تفاقم أزمة البنزين مثل: تدمير منشأت تخزين وتكرير الوقود في مناطق متفرقة من البلاد، وتضرر وتعطيل الموانىء الجنوبية، بجانب التسبب في ارتفاع حاد في أسعار الصرف الأجنبية (وصل سعر الدولار إلى 220 ألف تومان بنهاية شهر

(1) إكو إيران، «فوری / آخرین اخبار در خصوص بنزین / هر تغییری را از قبل به مردم اطلاع میدهیم»، (14 أغسطس 2026)، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2026، https://bit.ly/46fVkO3

أغسطس بارتفاع بنسبة 28% مقارنةً بشهر يونيو الماضي)، ما يعني ارتفاع كلفة استيراد البنزين من الخارج، في وقتٍ تعاني فيه أصلًا الميزانية الإيرانية من عجزٍ متزايدٍ وجفاف لمصادر إيرادات الموازنة وعلى رأسها النفط، المسؤول عن توفير ما بين 50– 60% من مصادر العملة الأجنبية للبلاد.

ثانيًا: آلية التعامل الحكومي مع أزمة شح البنزين

كانت ولا تزال مشكلة نقص البنزين مشكلةً هيكليةً قديمة في إيران، دفعت الحكومات الإيرانية المتعاقبة إلى تطبيق زيادات سعرية متتالية، أسفر بعضها عن احتجاجاتٍ شعبية واسعة. ولذا اتجهت الحكومة الحالية إلى تجنب الصدمات السعرية الكبيرة ومحاولة اتباع سياساتٍ بديلةٍ لمواجهة الأزمة آخرها بنهاية عام 2025، عندما فرضت الحكومة الإيرانية حصصًا استهلاكية للتعامل مع أزمة نقص البنزين، عبر تحديد ثلاث شرائح استهلاكية بعددٍ محدود من اللترات لكل سيارة[1]، تشمل 60 لترًا لكل سيارة داخل الحصة الأولى بسعر 1500 تومان، والثانية 100 لتر بسعر 3000 تومان، والثالثة للاستهلاك الإضافي (زيادة عن 160 لتر/ الشهر) بسعر 5000 تومان للتر الواحد.

ومع اندلاع حرب فبراير 2026 وما تبعها من تعقدٍ في الوضع المالي والاقتصادي وشح العملة الأجنبية، وقعت الحكومة الإيرانية تحت ضغط ترتيب أولويات انفاق العملة الصعبة، والمقايضة بين تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والدواء والمواد الخام، وبين استمرار دعم استيراد البنزين مع زيادة الاستهلاك المحلي منه، وتهريبه للخارج.

ولذا طُرح خلال الشهرين الماضيين عدة سيناريوهات للتعامل الحكومي مع الأزمة من قبل لجنة التخطيط والموازنة بالبرلمان الإيراني؛ من بينها الاكتفاء بتوزيع كمية الإنتاج اليومية المتاحة (121 مليون لتر) بالسعر الحالي ثم إغلاق المضخات عند نفاد الكمية، أو إبقاء الحصص المدعومة وبيع الاستهلاك الزائد بسعرٍ حرٍ مرتفع قد يصل لأكثر من عشرة أضعاف السعر المدعوم. وذلك قبل أن يتم حسم الأمر، بوضع خطةٍ تحدد كيفية التعامل مع أزمة نقص البنزين الحالية، حيث حسم المتحدث باسم الحكومة الايرانية الجدل حول البنزين في مطلع شهر سبتمبر 2026 بعدما كشف عن تفاصيل خطة أسعار البنزين المقبلة [2] والتي قررت رفع سعر الشريحة الثالثة من الاستهلاك فقط، مع الإبقاء على سعر الشريحتين الأولى والثانية دون ارتفاعٍ سعري، وذلك على النحو التالي:

(1) إکو إيران، «بنزین از شنبه 5هزار تومان می شود/ چه کسانی باید بنزین 5هزار تومانی بزنند؟»، (08 ديسمبر 2025)، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2026، https://bit.ly/4xc9pHa

(2) بوابة الحكومة الإيرانية، «نرخ بنزین سهمیه‌ای تغییر نمی‌کند/ بنزین کارت جایگاه از 17 شهریور 10 هزار تومان می‌شود»، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2026، https://bit.ly/4qZAsnI

1. حصة البنزين البالغة 60 لترًا بالشهر ستُباع بسعر 1500 تومان للتر الواحد، (تبقى دون تغيير).
2. حصة البنزين البالغة 50 لترًا بالشهر ستُباع بسعر 3000 تومان للتر، (تخفيض الكمية السابقة للنصف وإبقاء السعر دون تغيير).
3. الحصة أو الشريحة الثالثة باستهلاكٍ شهري أعلى مما سبق (110 لتر/الشهر)، ستباع بسعر 10000 تومان اعتبارًا من صباح يوم 08 سبتمبر 2026، (تمت مضاعفة سعر اللتر من 5 ألف إلى 10 ألف تومان مقارنةً بآخر تعديل).

ثالثًا: التبعات الاقتصادية لخطة الحكومة الإيرانية في التعامل مع أزمة البنزين

حاولت الحكومة الإيرانية في قرارها الأخير الإلتزام بالحد الأدنى الممكن من تخفيف التكاليف المالية عليها، والحد الأعلى من الحيطة والحذر في رفع التكاليف على الإيرانيين في وقتٍ يعانون فيه من تضخمٍ حادٍ وضغوطٍ معيشيةٍ متفاقمة منذ اندلاع الحرب في نهاية فبراير 2026، أي منذ أكثر من ستة أشهر مستمرة. ولا يعني ذلك أن القرار لا يحمل تبعاتٍ اقتصادية سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي، كما سنفصل في السطور التالية.

على المستوى الحكومي يُتوقع أن يودي القرار الأخير إلى تحقيق وفوراتٍ مالية محدودة للموازنة من النقد الأجنبي تقدر بحوالي 1,1 مليار دولار سنويًا فقط في حال تطبيق سعر الحصة الثالثة من الاستهلاك (10 آلاف تومان للتر الواحد)، مع خفض الاستهلاك بما يقارب 2 مليون لتر بنزين شهريًا ولعله الهدف الأهم للحكومة (أي خفض الاستهلاك)، وتحويل هذا المقدار لصالح استخدام الغاز الطبيعي المضغوط في السيارات، وذلك وفق دراسةٍ مبدئية صادرة عن منظمة التخطيط والموازنة [1].

لكن من ناحيةٍ أخرى إذا ما افترضنا نجاح الخطة الجديدة في تخفيض العجز بمقدار 2 مليون لتر شهريًا، سيظل هناك عجز كبير بمقدار 12 مليون لتر شهريًا، تقريبًا، أي أنَّ الخطة لم تحل سوى جزءٍ بسيطٍ من المشكلة، ولم تلجأ الحكومة لحلٍّ جذري للأزمة خشية التسبب في صدمةٍ مجتمعية تفجر غضبًا شعبيًا كما حدث سابقًا في عام 2007 خلال رئاسة محمود أحمدي نجاد، ولاحقًا في نوفمبر 2019 خلال رئاسة حسن روحاني. ويعني هذا أيضًا أنَّ الحل المطروح هو حلٌّ مؤقت، واحتمالية تجدد الأزمة لا يزال قائمًا على الأجل القصير، خاصةً إذا ما طال أمد الحرب والحصار الاقتصادي المفروض على البلاد.

أما على المستوى الشعبي فسيتركز العبء المباشر على من يتجاوز استهلاكهم 110 لترات شهريًا، وهي كمية متواضعة للغاية لا تكاد تكفي لتعبئة خزان وقود السيارات الصغيرة لثلاث مراتٍ فقط، بالسعر المدعم

(1) فرارو، «همه سناریوهای بنزینی دولت»، (19 مایو 2026)، تاریخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2026، https://bit.ly/4r2qEti

لأول حصتين في بلد أغلب سيارته من طرازاتٍ قديمة وكثيفة استهلاك الوقود، ما يعني تحمل المستخدمين لتكاليف إضافية حال رغبتهم في زيادة الاستهلاك، وذلك على الرغم من تأكيد الحكومة أنَّ هذه الكميات تغطي استهلاك ما يصل إلى 85% من المستخدمين الإيرانيين.

وفي كل الأحول سواء أدى القرار إلى خفض الاستهلاك المحلي أو إلى زيادة الأعباء المالية على المستخدمين عند الاستهلاك الزائد عن الحصص المقررة، فإنَّ الأثر قد ينعكس في ضعف الاستهلاك والطلب المحلي في الاقتصاد ككل مما يؤثر سلبًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بجانب احتمالية انتقال ارتفاع سعر البنزين إلى أسعار النقل والخدمات المختلفة، وحتى إلى أسعار السلع -على الرغم من عدم ارتفاع أسعار الديزل- فيما يعرف بالتضخم الناتج عن التوقعات، أي التوقعات التشاؤمية تجاه المستقبل، التي تعزز التضخم في الوقت الحاضر بعيدًا عن التأثر بتفاعلات العرض والطلب، مما يصبُّ في النهاية تجاه فرض تكاليف إضافية على مستهلكين يواجهون أصلًا تضخمًا حادًا بلغ مستوياتٍ قياسية في شهر أغسطس عند 70% على أساسٍ سنوي، علاوةً على تجاوز سعر الدولار لحاجز 220 ألف تومان لأول مرة في تاريخه.

ولذا فإنَّه على الرغم من أنَّ القرار الحكومي راعى بقدر الإمكان تجنب الزيادات السعرية الصادمة، إلَّا أنَّ صعوبة الوضع المعيشي الراهن قد يزيد الحساسية الشعبية تجاه أي قراراتٍ حكومية ترفع تكلفة المعيشة، إلَّا إذا حاولت الحكومة احتواء تبعات القرار بشكلٍ سريع كتوفير تكنوجيا جديدة تساعد في تقليل استهلاك السيارات للوقود أو تسريع عمليات تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بدلًا من البنزين، وما شابه.

الخلاصة

لا يُعدُّ القرار الحكومي الأخير لمواجهة أزمة البنزين جديدًا، فهو ليس إلَّا فصلًا ضمن سلسلةٍ من ارتفاعاتٍ متتالية شهدتها أسعار البنزين في إيران خلال العقدين الماضيين، أي أنَّه بمثابة نمطٍ يتكرر كل بضع سنواتٍ ويتأرجح بين تفاقم الأزمة ثم رفع السعر والاحتجاج الشعبي أحيانًا، خاصةً إذا تجاوز السعر الحدود المقبولة اجتماعيًا. ويتضح أنَّ فاعلية القرار الأخير لا تتعدى حلًا مؤقتًا للأزمة خشية التداعيات المجتمعية والأمنية، ولم يُقدم حلًا جذريًا للمشكلة. وقد يحقق القرار وفرةً محدودةً للدولة في العملة الأجنبية وربما يشجع التحول نحو الغاز الطبيعي المضغوط للسيارات على المدى المنظور، لكنه لن يعالج بمفرده عجزًا يوميًا يقارب 14 مليون لتر، ولا الأسباب الهيكلية المتمثلة في كثافة استخدام المركبات القديمة أو التهريب عبر الحدود وتعثر الاستثمار في التكرير. علاوةً على حتمية نشوء تبعاتٍ سعريةٍ للقرار الأخير ستزيد الضغوط التضخمية على عاتق عامة الإيرانيين.

جدل وانتقادات في إيران لمشروع قانون مكافحة نفوذ الأجانب

وافق البرلمان الإيراني، خلال الجلسة العلنية التي عقدها يوم الأحد 17 أغسطس 2026م، على المبادئ العامة لمشروع قانون مكافحة نفوذ أجهزة الاستخبارات والحكومات والمؤسسات الأجنبية في البلاد، وذلك بأغلبية 183 صوتًا من أصل 258 نائبًا حضروا الجلسة. ويهدف المشروع –حسب مُعدِّيه ومؤيديه– إلى سد الثغرات القانونية والأمنية بعد تعرُّض البلاد لسلسلة خروقات استخباراتية واغتيالات طالت عددًا من كبار القادة والعلماء. لكن مشروع القرار واجه معارضة واسعة من الحكومة ووسائل الإعلام والناشطين السياسيين، والقانونيين، والإعلاميين، ومؤسسات المجتمع المدني. يحاول هذا التقرير مناقشة هذا التطوّر عبر محورين اثنين، يرصد الأول أهمّ بنود مشروع القانون ودلالاته، فيما يتناول الثاني حُجَج المؤيدين وآراء المنتقدين بشأن مشروع القانون.

أولًا: أهمّ بنود مشروع القانون ودلالاته

تُرسخ «خطة مكافحة نفوذ أجهزة الاستخبارات والحكومات والمؤسسات الأجنبية إلى البلاد، المكونة من 33 مادة»، إطارًا قانونيًّا جديدًا يهدف إلى حماية الاستقلال والسيادة والأمن القومي والهوية الثقافية الإسلامية الإيرانية، عبر تجريم بعض أشكال التواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية التي تصنّفها إيران معادية لها ولم تحصل على موافقة مسبقة من السلطات المختصة. كما يلزم المشروع وزارة الاستخبارات نشر قائمة سنوية للدول والمؤسسات والجامعات المسموح بالتعاون معها، ويُقيّد أي تعاون خارج هذه القائمة. ويحظر مشروع القرار على الأحزاب والجمعيات والمنظمات غير الحكومية تلقّي أيّ أموال أو مساعدات من أجهزة الاستخبارات الأجنبية أو الحكومات أو الكيانات غير الإيرانية بهدف إنفاقها في الانتخابات العامة أو النقابية أو المهنية. وتتمثل عقوبة هذه الجريمة في السجن ومصادرة الأصول المكتسبة وغرامة تعادل ضِعف قيمة الأصول المتلقاة. كما يُجرِّم القانون تقديم أي معلومات أو بيانات إلى أطراف أجنبية دون موافقة صريحة من وزارة الاستخبارات الإيرانية. وعلى الصعيد الاقتصادي يُشدّد القانون الجديد على مراقبة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الاقتصادية، خصوصًا تلك التي يكون للأطراف الخارجية يد فيها، وتصل العقوبات التي تضمنها مشروع القانون إلى السجن لمدة تصل إلى 30 عامًا، وتتولى المحاكم الثورية البتّ في جميع هذه القضايا[1].

(1) خبرآنلاین، از طرح مقابله با نفوذ چه می‌دانیم؟ / از ممنوعیت ارتباط با رسانه‌های خارجی تا انحلال سمن‌های «متخلف» / دایره وسیع نفوذ در طرح مجلسی‌ها، (25 مرداد 1405 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 06 سبتمبر 2026م. https://2u.pw/BGVJTi

وبحسب مسوّدة القانون المنشورة، يتطلب اتصال الأفراد والكيانات الخاصة والعامة بالسفارات أو المكاتب أو المنظمات التابعة لكيانات غير إيرانية، سواء داخل البلاد أو خارجها، إخطار وزارة الشؤون الخارجية أو السفارة أو القنصلية الإيرانية في الخارج أو الحصول على إذن كتابيّ منها. ولا يقتصر نطاق التجريم في هذه الخطة على الإيرانيين فحسب، بل يشمل الأجانب أيضًا، فبموجب القانون سيخضع الأجانب المقيمون في إيران وإقاماتهم للإجراءات القانونية، ويُعاقَب المخالفون بالترحيل من البلاد وغرامة تعادل عشرة آلاف يورو، كما ستخضع أنشطتهم الثقافية التي تتعارض مع الأمن القومي أو السياسات العامة للنظام، التي يقوم بها من دخلوا البلاد بشكلٍ قانونيّ للعقوبة المذكورة أعلاه[1].

ثانيًا: حُجَج المؤيدين وآراء المنتقدين

تباينت المواقف وردود الفعل تجاه مشروع القانون وسط اعتراضات على بعض المواد ودعوات لإصلاحها خلال مناقشتها من قِبل نواب البرلمان. فمِن وجهة نظر مقدمي المشروع، فإنّ الحرب التي تعرضت لها إيران والاغتيالات التي طالت عددًا كبيرًا من القيادات الإيرانية، والدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية، أثبتا حاجة إيران إلى إلزام الجهات المختصة الإبلاغ عن أي تحركات مشبوهة، وتعزيز التنسيق بين أجهزة الاستخبارات، وتشديد العقوبات[2]. ويُجادِل المؤيدون لمشروع القانون بأنّ القوانين الحالية غير كافية لوقف الاختراقات الأمنية الخطيرة التي تعرضت لها إيران على مدى السنوات القليلة الماضية، وأنّ هذه اللوائح تشكل ضرورة إستراتيجية لكشف ومنع شبكات التجسس الأجنبية والداخلية من تنفيذ مزيد من الاختراقات والأنشطة المزعزعة للاستقرار في إيران. كما يُصِرّ مؤيدو مشروع القانون على ضرورة مواجهة منهجية لأساليب التجسس الجديدة. وفي هذا الإطار يرى حسن قشقاوي، المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، أنه على الرغم من وجود تعريفات واضحة للتجسس التقليدي في قوانين البلاد، فإنّ في مجال التجسس الناعم والفكري والهيكلي ثغرات قانونية عديدة، يجب معالجتها بسَنّ قوانين جديدة. كما اعتبر علي رضا سليمي، وهو عضو برلماني آخر مؤيد للمشروع، أنّ اعتماد لوائح جديدة لمواجهة التهديدات وحروب المعلومات ضرورة إستراتيجية[3].

في مقابل هذه الحجج، واجهت بنود هذا المشروع انتقادات حادة من حكومة

---

(1) نفس المرجع.

(2) .The Iran War Moves from the Front Line to the Wallet, August 24, 2026, [Last viewed on Sep 07, 2026] https://2u.pw/FSJZs6

(3) ادامه چالش دولت ومجلس ایران بر سر طرح ضد نفوذ، (24 أغسطس 2026م)، تاریخ الاطلاع: 7 سبتمبر 2026م. https://2u.pw/4D7FXF

بزشـــكيان ووســـائل الإعلام والناشطين السياســـيين، والقانونيين، والمؤسسات الاجتماعيـــة والثقافية، نذكـــر في ما يلي أبرزها:

1. على مســـتوى الحكومـــة، أعلن مجيد أنصاري، النائب القانوني للرئيس الإيراني مســـعود بزشـــكيان، معارضة الحكومة للنص الحالي، وأشار إلى مخاطر استخدام عبارات عامة وقابلة للتأويل في النصوص الجنائية، مؤكـــدًا أن التجريم القائم على تســـميات غامضة قد يؤدي إلـــى انتهاك حقـــوق المواطنين وخلق حالـــة من عدم الاستقرار القانوني في المجتمع[1].

2. وخلافًا لرأي المؤيدين للمشروع والقائل بأنّ القوانيـــن الحالية غيـــر كافية لوقف الاختراقات الأمنية الخطيرة التي تتعرض لها إيران، يرى حقوقيون إيرانيون أنّ القوانين الجنائية الحالية في البلاد كافية للتعامل مع التجسس والتعاون مع الحكومات المعادية والحفاظ على الأمـــن القومي، وأن إضافة قوانين موازيـــة ذات تعريفات فضفاضة وغامضة تمنح أجهزة إنفـــاذ القانون حُرّية تفسير ســـلوك المواطنين العاديين على أنه إجراء مزعزع للأمن، مما يزيد الشـــعور بانعدام الأمن القانوني في المجتمع[2].

3. أن مشـــروع القانون يحوّل الاتصالات الخارجية العاديـــة إلى مســـألة أَمنية- جنائية، لا تســـتهدف التجســـس أو نقل المعلومات الســـرّية فحســـب، بل يمتد نطاقها أيضًا ليشمل الاتصالات مع وسائل الإعلام والجامعات والمؤسسات والأفراد الأجانب. وفي مســـوّدة القانون، تم النص على فرض قيود، بل عقوبات جنائية، على بعض هذه الأنشطة، وهو ما سيعرض كثير من الإيرانيين لعقوبات مجحفة.

4. يُلحِـــق القانـــون أضـــرارًا بالجامعات والتعـــاون العلمي الدولي، ويســـرع وتيرة هجرة العقول لأنه ســـيجعل مجال التعاون العلمـــي والمهنـــي والبحثي مـــع الدول الأجنبية أكثر خطورة. وقد حذرت الحكومة صراحة من إغلاق قنـــوات التبادل العلمي مع الجامعات ومراكز الأبحاث حول العالم، نظرًا إلى العواقـــب الوخيمة على المجتمع الأكاديمـــي في البلاد، ولكون ذلك يســـرع وتيرة هجرة النُّخَب والباحثين والأساتذة[3].

5. كما عبّر آخرون عن مخاوفهم من تقييد حُرّية التعبير في وســـائل الإعلام، وتتمثل هـــذه المخاوف في أنّ الحـــد الفاصل بين التعاون مع جهات أجنبية والتواصل المهني المشروع بوســـائل الإعلام الأجنبية ليس واضحًا بما فيه الكفاية.

الملاحظ أنّ معظم المنتقدين لمشـــروع القانون بمن فيهم الحكومة لا يرفضون مبدأ مكافحة التجســـس، بل يـــرون أن صيغته

(1) خبرآنلاین، سه دلیل اصلی مخالفت دولت با طرح مجلس درباره نفوذ/ معاون پزشکیان: این طرح مغایر با قانون أساسی وحقوق شهروندی است، (28 مرداد 1405هـ.ش) https://2u.pw/65Zxpb

(2) ادامه چالش دولت ومجلس ایران بر سر طرح ضد نفوذ، مصدر سابق.

(3) سه دلیل اصلی مخالفت دولت با طرح مجلس درباره نفوذ/ معاون پزشکیان: این طرح مغایر با قانون أساسی وحقوق شهروندی است. مصدر سابق.

الحالية غامضة ومفرطة في عموميتها، ويسعون إلى إقناع رئاسة البرلمان بإعادة مشروع القانون إلى لجنة الأمن القومي لإجراء تعديلات هيكلية عليه. فعلى سبيل المثال، ذكر حسام الدين آشنا الذي عمل مستشارًا للرئيس الأسبق حسن روحاني أنّ مكافحة التجسس، والتمويل الأجنبي للانتخابات، ونقل المعلومات السرية، والعمليات التي توجهها جهات أجنبية، هي أهداف مشروعة تتعلق بالحفاظ على استقلال البلاد وأمنها، لكنه وجَّه مجموعة من الانتقادات إلى طريقة تعريف الجرائم ونطاقها، وأهمها أنّ مشروع القانون يتضمن مفاهيم جنائية غاية في الغموض والاتساع، ويجرم السلوك العادي والعلمي والإعلامي والثقافي والدبلوماسي دون إثبات النية الجنائية، ويعاقب في بعض الحالات الأفراد على أفعال الآخرين أو حتى دون علمهم أو قصدهم، كما ينص على عقوبات غير متناسبة مع الجرم المرتكب، مثل الحرمان الدائم من الحقوق، ومصادرة جميع الأصول[1].

الخلاصة:

يحاول المتشددون استغلال البيئة السياسية والأمنية المواتية داخل إيران، خصوصًا بعد سلسلة الاغتيالات وتصاعُد التوتر مع الولايات المتحدة وإسرائيل، لتمرير قانون مكافحة نفوذ أجهزة الاستخبارات والدول أو الجهات الأجنبية، لكن هذا المشروع، بصيغته المطروحة حاليًّا، والمعارضة الداخلية له، يحمل مؤشرات على احتمالية تحوله -حال التصويت النهائي عليه من قِبل البرلمان دون الأخذ بالاعتبار انتقادات ومخاوف الحكومة- إلى خلافات عميقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة تسببه في مواجهة مفتوحة بين هاتين السلطتين، بل تحوّله إلى صراع مؤسسيّ حول نطاق القانون وتطبيقه. حدوث احتجاجات شعبية على القانون بالتزامن مع استمرار الرفض الحكومي قد يدفع البرلمان إلى تعديل بعض المواد المثيرة للجدل، تمهيدًا لاستكماله وتحويله إلى قانون.

إيران تستعد لحرب استنزاف طويلة

تحول إنهاك الحرب في يوليو إلى خيبة أملٍ شاملةٍ في أغسطس 2026، إذ ازدادت المواقف المتشددة التي تمنع الطرفين من بلوغ أي أرضيةٍ مشتركةٍ صلبة بعدما أضافت إيران شروطًا جديدة لإعادة فتح مضيق هرمز، فيما أعلنت واشنطن عن حصارٍ اقتصادي في وقتٍ كان فيه الجانبان يشنّان هجماتٍ متقطعةٍ على ناقلات النفط والمنشآت العسكرية في محاولةٍ لاحتجاز المنطقة والتجارة البحرية الحيوية كرهينة، وفي خلفية هذا التصعيد، شهد الهرم الأمني والعسكري الإيراني عملية إعادة تشكيل واسعة منذ مقتل المرشد

(1) انتخاب، ایرادات حسام‌الدین آشنا به تصویب کلیات طرح جنجالی مجلس درمورد «مقابله با نفوذ سرویس‌های اطلاعاتی ودولت‌ها یا نهادهای بیگانه در کشور»، (25 مرداد 1405هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 7 سبتمبر 2026م. https://2u.pw/PN0ppy

الأعلى علي خامنئي في فبراير. نناقش في هذا التقرير محورين هما: إعادة تشكيل القيادة العسكرية العليا في إيران، وهجمات متبادلة متقطعة بين إيران والولايات المتحدة.

أولاً: إعادة تشكيل القيادة العسكرية العليا

بعد ستة أشهرٍ من الحرب، تمكن المرشد الأعلى مجتبى خامنئي من توحيد قمة المؤسسة العسكرية – الأمنية الإيرانية، ففي 10 أغسطس، عيّن ستة قادة في أهم المناصب العسكرية في البلاد: رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة وقيادة الحرس الثوري وقيادة بحرية الحرس وقيادة البسيج[1]، وفي 09 أغسطس أعيد تعيين القياديين المخضرمين في الحرس الثوري محسن رضائي ومحمد باقر ذو القدر في قمة الهرم الأمني ومكتب المرشد الأعلى.

السمة الأبرز لهذه التعيينات هي الاستعادة الجيلية، فجميعهم تقريبًا من قدامى الحرس الثوري في الثمانينيات، ممن تمتد مسيرتهم عبر الحرب العراقية – الإيرانية والعمليات الخارجية والقمع الداخلي، ويُعدُّ كيومرث حيدري، نائب رئيس الأركان الجديد، الضابط الوحيد القادم من الجيش النظامي، ضمن قائمةٍ يهيمن عليها الحرس الثوري، واللافت أنَّ رضائي والقائد الجديد للحرس الثوري أحمد وحيدي هما من المطلوبين عبر مذكرات الإنتربول الحمراء على خلفية تفجير مركز الجمعية اليهودية – الأرجنتينية في بوينس آيرس عام 1994.

ولكل تعيينٍ دلالاته الرمزية والعملياتية، فمحسن رضائي، قائد الحرس بين 1981 و1997 و«المتشدِّد» الذي تحدث علنًا عن إمكانية احتجاز جنود أمريكيين، بات يدير المجلس الأعلى للأمن القومي كأمين،[2] وقد كان ترتيب الخطوات مهمًا: إذ وضعه مجتبى خامنئي أولًا في مقعد التصويت قبل أن يمنحه الرئيس بزشكيان منصب الأمانة، في إشارةٍ إلى خضوع الرئيس لسلطة مرشدٍ لم تُختبر بعد، بعد أشهرٍ من غيابه عن المشهد العام، أما وحيدي، القائد السابق لفيلق القدس، فأصبح يقود الحرس نفسه مع مصطفى إيزدي المتمرس في الحرب السيبرانية والهجينة كنائبٍ له، ويتولى علي عظمائي قيادة البحرية رسميًا بعد مقتل علي رضا تنكسيري خلال الحرب، والأكثر دلالةً هو حسين طائب، الذي أُقيل من رئاسة استخبارات الحرس الثوري عام 2022، ويعود الآن لقيادة البسيج الذي تولى قيادته خلال قمع احتجاجات 2009، وقد كُلّف طائب صراحةً ببناء «شبكة استخبارات شعبية» وتعميق الرقابة داخل المجتمع في ظل توقع اندلاع احتجاجاتٍ واسعة.

(1) Leader Appoints Six High-Ranking Commanders in Iran's Armed Forces, Tasnim News Agency, (August 10, 2026), accessed: Sep. 04, 2026, https://2u.pw/QVKRdG

(2) Who is Iran's Mohsen Rezaei, the hardliner appointed to key security role?, Reuters, (August 10, 2026), accessed: Sep. 04, 2026, https://2u.pw/Wu26mS

وتشـــير خطوتـــان بنيويتان إلـــى توجهٍ عقائدي، أولًا، ترقية علـــي عبد اللهي إلى رئاسة الأركان العامة، بالتزامن مع دمج مقر «خاتم الأنبياء» الطارئ في رئاسة الأركان، ما يعني إدماج القيـــادة الطارئة للحرب في عملية بناء القوة الروتينية، ثانيًا، أنَّ الترقية المتوازية لرمزين «متشددين» تعزز الجناح العسكري– الأمني في القمة وتهمّش الكتلة التصالحية التي يمثلها الرئيس بزشـــكيان ووزير الخارجيـــة عراقجي، ومع ذلك، يبقى نفوذ رئيس البرلمان قاليباف قائمًا، إذ كان عبد اللهي نائبًا لقاليباف لسنواتٍ طويلة، عندمـــا كان الأخيـــر قائدًا لقـــوات الأمن الوطني.

هـــذا وأصبـــح المجلس الأعلـــى للأمن القومي نفســـه ســـاحةً للتنافس بدلًا من كونـــه جهة تصديـــقٍ شكلية، فمحســـن رضائي وسعيد جليلي يشكلان الآن محورًا لتمثيل المرشد مع انضمام وحيدي كعضو دستوري، ومع بقاء المرشـــد الأعلى شبه غائب باتت القرارات تُصاغ عبر مساوماتٍ داخلية بدلًا من صدورها كأوامر مباشرة، ما يمهد لاحتكاكٍ بين رضائي وقاليباف، وهما شـــخصيتان تعتبران نفســـيهما مؤهّلتين لمناصب أعلى، وقد تنافســـا ســـابقًا في الانتخابات الرئاسية.

لا تعكس عملية إعادة التشكيل راديكاليةً جديدةً بقدر ما تعكس ترسيخًا متصلبًا، أي حرس قديم يُعاد تشـــكيله تحت الضغط يعلـــن طابعه المتمـــرّد بدلًا مـــن إخفائه ويستعد لحرب استنزافٍ طويلة.

ثانيًا: هجمات متبادلة متقطعة

أظهـــر النصـــف الثاني من أغســـطس حالة يأسٍ لـــدى الطرفيـــن الأمريكـــي والإيراني، لتغيير الوضع القائم، ففي أواخر أغسطس، اســـتأنفت الولايات المتحـــدة ضرباتها ضد أهدافٍ إيرانية، وبعد رصد استعداداتٍ لزرع ألغام في ممرات الشحن، استهدفت القوات الأمريكية منصات صواريخ في جزيرة لارك ثم دمرت عدة ناقلات نفطٍ مرتبطة بالحرس الثـــوري بعـــد محـــاولات إطلاق صواريـــخ على ســـفنٍ أمريكيـــة[1]، وردّت إيران بإطلاق صواريخ باليســـتية نحو قواعد أمريكية في الأردن، حيث اعترضـــت الدفاعات الجوية معظم الصواريخ دون وقوع خسائر كبيرة.

وتشـــير متابعة النشـــاط العسكري بين الولايـــات المتحدة وإيران فـــي المنطقة إلـــى ثلاثة مســـارات عمليـــاتيـــة، الأول، نفّذ الحـــرس الثوري ضربـــاتٍ صاروخيةٍ ومســـيّراتٍ انتقامية ضـــد البنية التحتية العسكرية الأمريكية في المنطقة: قواعد جوية في الأردن (الملك حسين والأزرق)، وقاعدة علي الســـالم في الكويت (بما في ذلك حظيـــرة لطائراتٍ من طـــراز أم كيو-9)، وأنظمة رادار ودفاع جوي في البحرين

(1) Ruth Comerford & Ghoncheh Habibiazad, US and Iran trade strikes for first time in weeks, BBC, (August 31, 2026), accessed: Sep. 04, 2026, https://2u.pw/ehNq2p

بما فيهـــا بطارية باتريـــوت[1]، وقد وصف الحرس هجماته بأنَّهـــا محاولة لتقويض قدرة الولايات المتحدة في الخليج. والثاني، واصل الحرس تقديم نفسه كسلطةٍ حاكمةٍ على الملاحة في مضيق هرمز مدعيًا تعطيل عدة ناقلاتٍ استخدمت طرقًا «غير مصرح بها»، جنوب المضيق (مع اشـــتعال ناقلةٍ عملاقةٍ بســـبب ألغام، ومهددًا ضمنيًا بأنَّ النفط والغاز وحتى الأسمدة لن تمر بأمانٍ ما لـــم تقبل الولايات المتحدة بشـــروطه وتتراجع. أما المسار الثالث، فيدّعي الحرس إســـقاط عدة طائراتٍ أمريكية مسيّرة، بما فيها طائرات أم كيو-9 فوق المضيق.

الخلاصة

تعتمد قـــدرة إيـــران على تحمـــل الضربات والعقوبات على نتائج الانتخابات النصفية الأمريكيـــة المقبلـــة، حيث يبـــدو الجانب الأمريكـــي أكثر إصرارًا علـــى إلحاق الهزيمة بإيـــران عبـــر العقوبات المشـــددة والحصار العســـكري، الـــذي يحـــدّ مـــن إنتـــاج إيران النفطي ليقتصر على الاســـتخدام المحلي، ويشلّ قدرة النظام على تمويل الميليشيات الحليفـــة والحصول على قطـــع غيارٍ حيوية للمســـيّرات والرادارات فضلًا عن المكونات اللازمة لصنع الوقود لصواريخها المتبقية. ومع أنَّ الولايات المتحـــدة تلاقي صعوباتٍ لوجســـتية وضغـــوط الداخـــل الأمريكـــي، إلَّا أنَّهـــا تواصـــل مراقبة وتدمير المنشـــآت العســـكرية الإيرانية التي تم إصلاحها أو لم يُكشف عنها سابقًا، وتبقى الدبلوماسية في الخلفية في الوقت الراهن.

تراجع معدلات الزواج في إيران بين الأزمات الاقتصادية وتداعيات الحرب

سلَّط الإعلام الإيراني مؤخرًا، الضوء على أحد أبرز التحولات الاجتماعيـــة في إيران، والتي يُتوقع أن تؤدي إلى حدوث أزمةٍ ديموغرافية متعددة الأبعـــاد قد تهدد مســـتقبل البلاد، تتمثل في انخفاض معدلات الزواج، وارتفاع نسب العزوبية، بالتزامن مع تراجع المواليد وتســـارع الشـــيخوخة السكانية. لا تعكس هذه المؤشـــرات تغيرًا عابرًا فـــي اختيارات الأفراد، بل تكشـــف عن تحولاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ عميقـــة تؤدي إلى خللٍ فـــي الهـــيكل السكانـــي وتحولٍ فـــي أنماط تكوين الأســـرة وبنيتهـــا، وتؤثر علـــى النمو الاقتصـــادي، وتجعل المواطنيـــن في حالةٍ من عدم اليقين في ظل سلسلةٍ من الأزمات الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياســـية، لا ســـيما ما تفرضه الحرب من تحدياتٍ، مما يســـتدعي تدخلاتٍ حكوميةٍ ســـريعة للحد مـــن تجذرها في الـــبلاد. ويناقـــش التقرير الأزمـــة من محوريـــن رئيســـيين. الأول: أثر الأزمـــة الاقتصاديـــة والحرب علـــى تراجع

(1) US Bases in Jordan Targeted in IRGC Missile, Drone Strikes, Tansim News Agency, (August, 31, 2026), accessed: Sep. 04, 2026, https://2u.pw/yIVY8A1 , also see MQ-9 Drone Hangar in Kuwait Destroyed in IRGC Operation, Tasnim News Agency, (July, 21, 2026), accessed: Sep. 04, 2026, https://2u.pw/omTsDx

معـدلات الـزواج، والثانـي: دور الحكومة الإيرانية في أزمة تراجع هذه المعدلات.

أولاً: أثر الأزمة الاقتصادية والحرب على تراجع معدلات الزواج

باتت قضيـة العزوف عن الـزواج في إيران ترتبط ارتباطًا وثيقًا باستمرارتردي الأوضاع الاقتصاديـة المعيشـية المتراكمـة، فلـم يعد الـزواج مرحلةً طبيعيةً مـن دورة حياة الإنسـان لقطاعاتٍ واسعةٍ من الشباب، بل أصبح مشروعًا بعيد المنال، مرتفع التكلفة، ومحفوفًـا بالمخاطر. فقـد أدت العقوبات الدولية وظروف الحرب والحصارإلى تسارع تزايد الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة، والتضخم السـنوي الذي بلـغ حوالي 69,9 %[1]، وتراجع قيمة العملة المستمر، وارتفاع تكاليف بناء السكن التي بلغ متوسطها 240 مليون تومـان لكل مترٍ مربع، وزيادة نسـبة الإيجـارات مـن 79 إلـى 100%[2]، وانعدام الأمـن الوظيفـي، والبطالـة التـي بلغـت نحـو9,1%[3]، كل هذا جعل تكوين الأسـرة عبئًا يفوق قدرة كثيرين على الاحتمال. وفي ظل هذه الظروف، يلجأ العديد من الشباب إلـى تأجيـل الـزواج أو التخلي عنـه كخيارٍ واقعي لا يعبر بالضرورة عن رفضٍ اجتماعي لمؤسسة الأسرة.

تشير البيانات المتاحة إلى اتساع قاعدة العـزاب، إذ صـرَّح نائب وزير الشـباب والرياضـة، بأنَّ عدد من لـم يتزوجوا أبدًا وصل إلى 18 مليون شخص[4]، فيما قالت مرضية وحيد دسـتجردي، أميـن المقر الوطني للسكان، أنَّـه «وفقًا للإحصائيات النهائية، لدينا 7 ملاييـن و350 ألف رجل أعزب تتراوح أعمارهم بين 20 و54 عامًا في البلاد، وعدد النسـاء العازبات من 15 إلى 49 عامًا، هو 6 ملايين و920 ألف شخص، ومتوسـط عمر الزواج للنساء في البلاد هو 24سنة، ومتوسـط عمر الزواج للرجال هو 28سـنة[5]. تشـير تلك الإحصائيات إلى وجود خلـل ديمغرافي متزايـد، لا يتوقف عند تأخر الزواج، بـل ينطوي على احتمال التحول من العزوبيـة المؤقتة إلى عزوبيةٍ مطلقة لدى شـرائح متنامية، لا سيما في ظل ضعف القدرة على التخطيط لمستقبلٍ أسري مستقر.

ولا تنحصر الأزمة في الأوضاع الاقتصادية فقط، بـل صاحبتهـا تحـولاتٌ ثقافيةٌ واجتماعية، كتغير أنمـاط الحياة، وارتفاع سـقف التوقعات بين الشريكين، واتساع

(1) موقع خبرگزاری ایسنا، تورم مرداد ماه 69.9 درصد شد / تورم نقطه به نقطه خوراکی ها 128 درصد،)28 أغسطس 2026)، تاریخ الاطلاع: 30 أغسطس2026، https://bit.ly/4gNiNuX

(2) موقع بلاترین، میانگین قیمت مسکن در تهران به متری 240 میلیون تومان افزایش یافت، (09 أغسطس 2026)، تاریخ الاطلاع: 14 أغسطس2026، https://bit.ly/46uYj5k

(3) موقع دنیاي اقتصاد، در تعقیب تورم، (25 أغسطس2026)، تاریخ الاطلاع: 28 أغسطس2026، https://bit.ly/4xvqpsW

(4)) موقع خبرگزاری ایسنا، معاون امور جوانان وزارت ورزش و جوانان اعلام کرد(28مایو2026م)، تاریخ الاطلاع 20أغسطس2026م، https://bit.ly/4wY0cSY

(5)) موقع آژانس خبری تحلیلی نصر، شیب نزولی ولادت در ایران؛ سیاست های جمعیتی در آزمون اجرا(24أغسطس2026م)، تاریخ الاطلاع 26أغسطس2026م، https://bit.ly/4wVzXMI

النزعة الفردية، وتزايد حضور المرأة في التعليم والعمل، والخوف من الفشل في الزواج أو القيود المرتبطة بالحياة الأسرية، والسعي للوصول إلى التعليم العالي. إلَّا أنَّ هذه العوامل لا تعمل بمعزلٍ عن البيئة الاقتصادية، بل تتفاعل معها، فحين يصبح المستقبل غامضًا، وتضعف الثقة في الاستقرار المالي والسياسي، تميل قرارات الشباب إلى الحذر والتأجيل.

تأتي الحرب بوصفها عاملًا مضاعفًا لا محركًا أساسيًا للأزمة، إذ تزيد من الشعور بانعدام الأمان، وتوسع نطاق المخاطر المرتبطة بالنزوح والهجرة، وتراجع الدخل، وارتفاع الأسعار، وضعف القدرة على التخطيط طويل الأمد. لذلك، أصبح كثير من الشباب يركزون على البقاء وتأمين الاحتياجات اليومية عوضًا عن بناء أسرة يحتاج إلى استقرارٍ نسبي. وبذلك يُلاحظ أنَّ الحرب عمقت هشاشة المجتمع، كونها جاءت فوق بنيةٍ اجتماعيةٍ واقتصادية منهكة أساسًا. وتنعكس هذه الاتجاهات مباشرةً على الخصوبة والهيكل العمري للسكان، وفي هذا الصدد، أعلنت أمين المقر الوطني للسكان أنَّ عدد الولادات لعام 2025 انخفض بنسبة 8,9% مقارنةً بعام 2024[1]، وأنَّ حصة كبار السن مرشحة للارتفاع خلال العقود القادمة، إذ أظهرت تقديرات الأمم المتحدة أنَّ إيران تُعدُّ خامس دولة في الشرق الأوسط من حيث ارتفاع معدلات الشيخوخة، حيث شكل عدد السكان البالغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر حوالي 9% من إجمالي سكانها[2]، وهذا يشير إلى أنَّ استمرار هذا الانخفاض في معدلات الزواج والإنجاب سيضع إيران أمام تحدياتٍ طويلة المدى، تشمل تقلص القوى العاملة، وزيادة الضغط على أنظمة التقاعد والرعاية الصحية وخدمات التأهيل والضمان الاجتماعي، وتراجع قدرة الاقتصاد على النمو في ظل قاعدةٍ إنتاجيةٍ أضيق وسكان أكبر عمرًا.

ثانيًا: دور الحكومة الإيرانية في أزمة تراجع معدلات الزواج

تعاملت الحكومة الإيرانية مع الأزمة من خلال مجموعة سياساتٍ تهدف إلى التشجيع على الزواج والإنجاب، وبرامج دعمٍ اجتماعي وسكني، وتسهيلات الإنجاب، لعل أبرزها «قروض الزواج»، التي بلغت قيمتها 350 ألف مليار تومان[3]، في حين بلغ طابور الحصول على هذا القرض نحو 700 ألف شخص. إلَّا أنَّ هذا الحل لم يحقق الهدف المنشود، لتأخر البنوك وعجزها عن الدفع لطول قوائم الانتظار وتراكم الطلبات، وتراجع القيمة الفعلية

(1))موقع آژانس خبری تحلیلی نصر، شیب نزولی ولادت در ایران؛ سیاست‌های جمعیتی در آزمون اجرا (24 أغسطس 2026 م)، تاریخ الاطلاع 26 أغسطس 2026م، https://bit.ly/4wVzXMI

(2))موقع مرکز داده‌های باز ایران، نگاهی به آمارهای جمعیتی سازمان ملل؛ ایران چندمین کشور سالمند منطقه است؟ (11 أغسطس 2026 م)، تاریخ الاطلاع 15 أغسطس 2026م، https://bit.ly/4x3e8Lx

(3) موقع زومان، 910 هزار نفر در صف وام ازدواج و فرزندآوری، (27 أغسطس 2026)، تاریخ الاطلاع: 27 أغسطس 2026، https://bit.ly/4zI2jwV

للقـرض أمام معـدلات التضخـم وارتفاع تكاليف الزواج، مـع تعذر زيادته لمحدودية موارد البلاد في ظل ظروف الحرب.

وللخـروج مـن هذا المـأزق، اقترح السـيد نجيـب حسـيني عضـو لجنـة الميزانيـة بالبرلمان الإيرانـي، حلًا بديلًا، وهو أن يُدفع للمتقـدم على القرض مبلغ نقدي في حدود 30%، بينمـا 70% منه يكون في شكل سـلع وخدمات [1]، فضلًا عن سياسـة تخفيض كلفـة الإسكان والإيجـار التـي تُعـدُّ أكبـر عائـقٍ أمام الـزواج، حيث أقـرت الحكومة الإيرانيـة قانون «تحديد سـقف الإيجار» [2]، إلَّا أنَّه واجه العديـد من التحديات التي قادته نحو الفشـل. وهـذا ما جعـل أمينة المركز الوطنـي للسكان تؤكد ضرورة جذب مشاركة المانحين والناشطين، والعمل على تقوية الشـبكة الاجتماعيـة لزيادة البرامج الداعمة للـزواج وتكوين الأسـرة وتنفيذها بشكلٍ فعـال، وتقديم حلول وأفكار جديدة، والاسـتفادة من النمـاذج المحلية والدولية الناجحة والحلول التشـغيلية واستخدامها في التخطيط المستقبلي، مع ضرورة تقييم فاعليـة السياسـات الداعمة بعنايـةٍ أكبر وإنفاق المـوارد في المسـارات ذات التأثير الفعال في تحقيق الأهداف السكانية.

وهنـاك أيضًـا مقترحات لحـل قضية البطالـة وتوفير فرص عملٍ مسـتدامة، وتصميم حوافز ضريبية للمؤسسات التي توظف الشـباب، وتوفير فرص عملٍ مرنة للفتيات لتقليل الصراع بين الأدوار الأسرية والاجتماعية، والاسـتفادة مـن القدرات الثقافيـة والإعلامية والفضاء الإلكتروني، وإنتاج المحتـوى وصناعة الأبطال لتعزيز الهويـة الفردية والأسـرية والاجتماعية للشـباب، وتعزيز مراكز الإرشاد الأكاديمي وتوسيع خدمات الإرشاد قبل وأثناء الزواج، كأحد العوامل الفعالة في زيادة اسـتدامة الحيـاة الزوجية[3]. وفيمـا يتعلق بارتفاع معـدلات المهور، وضع البرلمان مسـألة المهر على جدول الأعمال للنظر فيها[4].

هناك إقرارٌ أنَّ السياسـات القائمة على دعم وتشجيع الشباب على الزواج وحدها غير كافية، إذ تسـتوجب المعالجة الجادة للأزمة، حزمةً متكاملةً تشـمل خلق فرص عملٍ مستدامة عوضًا عن القروض المؤقتة، ورفع الدخـل بما يتناسـب مع معدلات التضخم، وتوفير سـكنٍ ميسر للشباب، وتسهيل الخدمات المصرفية ومتابعة سير عملها، وتطوير المراكز الاستشارية، وتعزيز ثقافة الزواج الميسـر، والحد من المبالغة في المهور وتكاليـف الزواج. وأيضًا توجيه

(1) موقع vista.ir، پیشنهاد جدید برای وام ازدواج؛ 70 درصد کالا و 30 درصد نقد، (01 سبتمبر2026)، تاریخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2026، https://bit.ly/4yewvOw

(2) موقع بلاترین، میانگین قیمت مسکن در تهران به متری 240 میلیون تومان افزایش یافت، (09 أغسطس2026)، تاریخ الاطلاع: 14 أغسطس 2026، https://bit.ly/46uYj5k

(3) موقع پایگاه اطلاع‌رسانی دولت جمهوری اسلامی ایران، (14یولیو2026)، تاریخ الاطلاع: 20 أغسطس 2026، https://bit.ly/3SzvXDL

(4) موقع أیلنا، قانون مهریه در اولویت رسیدگی قرار بگیرد/ نیکزاد: موضوع خارج از نوبت در دستور کار است، (10 أغسطس 2026)، تاریخ الاطلاع: 15 أغسطس 2026، https://bit.ly/4gv2HXT

الدعم للفئات الأشد احتياجًا، لا سيما ذوي الدخل المحدود وفاقدي المسكن، بدلًا من الاعتماد على سياساتٍ محدودة الأثر، كذلك تطوير أدوات المتابعة وقياس فاعلية السياسات السكانية، حتى لا تظل البرامج مجرد مبادراتٍ دعائيةٍ أو استجاباتٍ مؤقتة.

نجاح أي سياسةٍ لا يقاس بعدد القروض المعلنة، بل بقدرتها على تقليص الفجوة بين الزواج والإنجاب، ورفع ثقة الشباب في المستقبل، وتحسين جودة الخدمات العامة. ومن دون شفافيةٍ ومرونة في إدارة الملفات الاجتماعية والاقتصادية، قد يتحول الإحباط المتراكم إلى غضبٍ اجتماعي يفاقم أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع، ويزيد من حدة الاحتجاجات في الشارع الإيراني.

الخلاصة

في ظل استمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية، وغياب الشعور بالأمن المرهون بتداعيات الحرب، وانعدام الثقة، لا توجد آفاق واضحة لمستقبل البلاد ديموغرافيًا في ظل وطأة تلك الضغوط. ومن المرجح أن تستمر معدلات العزوف عن الزواج في الارتفاع مما سيخلق العديد من الأزمات التي ستترك آثارًا بالغة في الهيكل السكاني وتركيبة الأسرة الإيرانية، وقد تشكل تحديًا إستراتيجيًا طويل المدى ما لم تنتقل الدولة من منطق المعالجة الجزئية إلى منطق التخطيط الشامل، وتقديم حلولٍ جذرية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الخارجي، تبرز ضرورة تحسين العلاقات مع دول الجوار والابتعاد عن كل ما يشكل تهديدًا يمس أمن البلاد ويفاقم تآكل رأس المال الاجتماعي، وهو ما سينعكس على الصعيد الداخلي من خلال تحسن الأوضاع الاقتصادية عبر رفع العقوبات والخروج من العزلة الدولية، أما تحسين الأوضاع الاجتماعية فيبقى مرهونًا بما تقدمه الحكومة الإيرانية من خططٍ قابلةٍ للتنفيذ ومستدامة، وبجودة الخدمات على كافة المستويات، وتحسين سبل العيش بما يتكافأ مع معدلات الدخل والتضخم، وخلق فرص عملٍ مستدامة، والنظر في أزمة الإسكان، وتخصيص جزءٍ كافٍ من ميزانية الدولة يكفل نمو بيئة مشجعة على الزواج وتكوين أسرة سليمة تنهض بالبلاد.

دلالات رسالة مجتبى خامنئي إلى دول الخليج

وجَّه المرشد الإيراني مجتبى خامنئي رسالة، في 30 أغسطس 2026م، بمناسبة «أسبوع الوحدة الإسلامية». وتكتسب تلك الرسالة أهمية تتجاوز سياقها المباشر، فلم تقِف الرسالة عند الدعوة التقليدية إلى التقريب بين المسلمين، ولا عند استدعاء فلسطين باعتبارها قضية جامعة للمسلمين كما كان يحدث عادة، بل يقدّم المرشد الإيراني هنا رؤية فكرية متدرجة تبدأ من الوحدة، وتمرّ بالدفاع المشترك والتعاون في الثروة والأمن والعلم والتقدم، وينتهي إلى ما سماه «الحضارة الإسلامية الجديدة».

ومِن ثَمّ، تبدو الرسالة كصياغة مختصرة لرؤية إيرانية لنظام إقليمي بديل إثر الحرب

الأمريكية-الإيرانية، توظف فيه المفاهيم الدينيـــة «بقراءتهـــا الإيرانية-الولائية» لتؤدي وظيفة سياســـية وأمنية وحضارية في وقت واحد. وهو ما يســـعى هذا الملف الأيديولوجي في التقرير الشـــهري لتبيينه من خلال المحور الأول حول فحوى رسالة مجتبى ودلالاتهـــا، والمحور الثاني يناقش مسألة الوحدة في الداخل الإيراني.

أولاً: رسالة مجتبى ودلالاتها

يعرض مجتبـــى خامنئي الوحـــدة على أنها «إســـتراتيجية قرآنيـــة»، ومِـــن ثَـــمّ فهـــي عنـــده داخلة فـــي مجال الفعل السياســـي، والسياسي عنده لا ينفك عن الديني بحال، فالإســـتراتيجية تفتـــرض خصمًـــا وغايـــة ووســـائل، كما تفترض ترتيبًـــا للأولويات، فيقول: «والشرط الأول لهذا الأمر المهم هو اتحاد كلمة المســـلمين، فوحدة المسلمين في مواجهة الكفر العالمي ليســـت مســـألة ســـطحية وعابـــرة، بـــل هـــي إســـتراتيجية قرآنية وتعليـــم أصيل مـــن تعاليم الإسلام المحمـــدي الأصيـــل»[1]. فيتحـــدث هنا عن فســـطاط الكفر والإيمـــان، ومِن ثَـــمّ فدول العالم المعارضة لإيران ليســـت معارضتها سياســـية أو عســـكرية، إنما هـــي دول تعبّر عن فســـطاط «الكفـــر العالمـــي». ولذلك يســـتدعي الخطـــاب قوله تعالى: «أَشِـــدَّاءُ عَلَى الْكُفَّـــارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُـــمْ» على أنه قاعدة لفهم العلاقة بين الداخل الإسلامي والخارج الْمُعادي، فيجعل التماســـك الداخلي شرطًا لاســـتعادة «العـــزة» والقدرة علـــى الفعل. وكأنه هنا لا يريد الوحدة بين المسلمين من أجل الوحدة، بل يريـــد منهم أن يُعينوا إيران في مواجهتها لـ«الكفـــر العالمي» أولًا، وأن يندرجوا تحت راية إيـــران وتعريفها للجهاد والعدوّ والصديق ثانيًا.

كما يحـــدد خامنئي معنـــى الوحدة في جعل المشتركات محورًا عامًّا للمجتمعات الإسلامية، ثم الســـعي، بالحجة وفي إطار الأخوّة، إلى تحويل نقاط التمايز نفســـها إلى نقاط اشـــتراك، فيقول: «والمقصود بالوحدة هو أن تُجعَل النقاط المشتركة بين الجميع على المســـتوى العامّ للمجتمعات الإسلامية المحور والأصل».

والرســـالة لا تحصر أدوات الانقسام في الـــخلاف العقائدي والمذهبـــي، بل تُعدّد الفوارق العرقية والثقافيـــة والاجتماعية والاقتصاديـــة والسياســـية والجغرافية، وتعتبر تحويلهـــا إلى أدوات للنزاع جزءًا من إستراتيجية «العدوّ».

غير أن هذه الرســـالة تحمـــل، في الوقت نفســـه، وظيفة سياســـية بيّنة، لأنه ربط النـــزاع بين المســـلمين، أو مجرد الخلاف بينهم، بخدمة العدو، وهذا من شـــأنه أن يؤدي إلى احتكار الحقيقـــة وإلغاء الحوار بين المسلمين بحجة إلغاء الخلاف، أي إنّ المرشـــد يريد أن يفعل خارجيًّا بين عموم المســـلمين ما فعله داخليًّا بين الإيرانيين من نفي الخلاف واتهام المخالفين بخدمة

(1) وكالة تسنيم الدولية للأنباء، قائد الثورة لحكام البلدان الإسلامية: اعرفوا عدوّكم الحقيقي وأدركوا مخططه، 30 أغسطس 2026م (تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2026م). https://bit.ly/4h5d3On

الأعداء، وهذا يفـــرغ الوحدة من مضمونها لصالح الوصاية الإيرانية، ولصالح تفعيل المرشد لنظرية «الولاية على المسلمين- ولي أمر الإسلام والمسلمين».

ثمة ملمح آخَر جليّ في رســـالة مجتبى، وهو أنه يسعى لتعريف العدوّ من منظوره، فتقع في قلب الرســـالة محاولة صريحة لإعادة تعريـــف العـــدوّ. فخامنئي يضع الولايـــات المتحدة وإســـرائيل في صدارة التهديد، ويؤكد أن عداءهما لا يســـتهدف الجمهورية الإسلامية أو «جبهة المقاومة» وحدهما، وإنما الأمـــة الإسلامية كلها، بما في ذلك حكومات إسلامية تربطها علاقات وثيقة بواشـــنطن، فيقول: «وحُكّام أمريكا المجرمـــون والكيان الصهيونـــي الزائف هُم أعداء ألدّاء لهذه الوحـــدة والصداقة، فهُم ليســـوا أعداء الجمهورية الإسلامية والشـــعب الإيرانـــي وجبهـــة المقاومة الإسلامية العظيمة فحســـب، بل يُكِنّون العداء لأُمّـــة الإسلام قاطبـــةً، بمن فيهم شعوب غربيّ آسيا وشَـــماليّ إفريقيا، ولا يُســـتثنى من ذلك حتى حُكّام هذه البلدان، الذين يُعَدّ كثيرٌ منهم من المتعاونين معهم، وما الإهانة العلنية واستخدام تعابير قبيحة بحقّ بعض قادة الدول الإسلامية من جانب رؤساء الاستكبار إلا شـــواهد حيّة لا تزال حاضرةً في ذاكرتكم وذاكرتنا القريبة».

وهو هنـــا ينتقد الـــدول التـــي يزعم أنه يريد التقارب والوحـــدة معها، بل ويتهمها بالتعاون مع أمريكا وإسرائيل، دون الوضع في الاعتبار ســـيادة الـــدول والعلاقات الدبلوماسية والقانون الدولي. وهذه الفكرة تمثل جوهـــر الإشكال بين التصور الإيراني والتصور الأمني لدول الخليج، فطهران تريد الانتقال من حيِّز التهديد في التصور الأمني الخليجي إلى موقع الشـــريك الطبيعي في مواجهة تهديد أشـــمل مع نفس السياسة ونفس اللغة الوصائية.

والمفارقة هنا أنّ خطـــاب خامنئي الذي يدعو فيه إلى الوحدة هو خطاب متشـــنج غير وحـــدوي يدعو في جوهـــره وحقيقته إلى الفُرقة بما يحمله من تعريض وهيمنة وتمركـــز حول الـــذات الإيرانيـــة والذات الولائية. ومِن ثَمّ فإنّ الحديث عن الوحدة هو جزء من الإستراتيجية الإيرانية لتحقيق عدة أهداف، كما سيأتي.

ثانيًا: سؤال الوحدة في الداخل!

يجعل شريعتمداري رئيس تحرير «كيهان» وممثل المرشـــد فيها، الوحـــدة مقتصرة في الداخل الإيراني على «الولائيين» فقط ممن يؤمنون بالثورة وولايـــة الفقيه، ويخضعون خضوعًا تامًّا لهـــا دون إبداء أدنى معارضة أو اختلاف مع القيادة. وينقل في هذا الســـياق قول خامنئي الأب: «إنّ شـــعبنا في خصام مع أولئك الذين أســـاؤوا ليوم عاشـــوراء. إنّ الأمّة في خصـــام مع أولئك الذين جاؤوا يوم عاشـــوراء بقســـوة وبســـخافة وبقلة حياء، فجـــردوا شـــابًّا من البســـيج من ملابســـه وضربوه في الشـــارع. ومع هؤلاء لن نتصالح

أبدًا»[1]. ثم يعقب شريعتمداري على هذا النص بقوله: «تدبروا جيدًا! يؤكد المرشد الشهيد بنظرته الحكيمة كعادته أن الوحدة مع أولئك الذين ابتعدوا عن أصول الإسلام والثورة ليست دلالة على الوحدة أصلًا، بل إنها تتعارض مع الوحدة ذاتها، ويؤكد: نحن في خصام مع هؤلاء ولن نتصالح معهم». ثم يخرج باستنتاج مهم: «إنّ الوفاق لا يمكن ولا يجوز أن يكون مع أفراد وجماعات ينحرفون عن مبادئ الثورة والنظام والإمام، وعبّر عنهم المرشد الشهيد بأنهم معلقو الأمل على أمريكا ويتصورون أنه لا يمكن المضي خطوة واحدة دون لطف أمريكا. وللأسف، نشاهد هذه الأيام أفرادًا وتيارات من هذا الطيف موجودين في بعض المراكز الحساسة بالنظام تحت ذريعة الوفاق! وهو وجود لا ينبغي أن يكون، حيث يشكل إحدى الآفات الخطيرة والخط الأحمر للوفاق».

والدلالة المهمة هنا أنّ ماهية الوحدة في الخطاب الإيراني لا تبدو مفهومًا منفتحًا على التعدد السياسي والفكري، وإنما هي مفهوم مشروط بحدود أيديولوجية، فالوحدة مطلوبة ما دام المختلف باقيًا داخل أصول الثورة والنظام والإمام، أمّا إذا تجاوز تلك الحدود أو حاول إحداث مقاربة مع الولايات المتحدة أو الغرب فإنه يخرج من دائرة الوحدة والوفاق إلى دائرة الخصومة.

لكن المفارقة المهمة: كيف يمكن لإيران دعوة الدول الإسلامية، باختلاف مذاهبها ومصالحها، إلى جعل المشتركات أصلًا والخلافات أمرًا ثانويًّا، فيما يظل الخلاف السياسي في الداخل هو معيار الفرز بين من ينتمي إلى الثورة ومن يخرج عنها؟ هنا تكمن إحدى المفارقات الأساسية في الخطاب الولائي، إذ تبدو الوحدة، في جانب منها، إدارةً للاختلاف حين يتعلق الأمر بالخارج، لكنها تتحول في الداخل إلى وحدة حول مركز أيديولوجي محدد، هو النظام والمرشد ومبادئ الثورة. وهذا يثير تساؤلًا أوسع حول طبيعة وحقيقة الوحدة التي تريد طهران تصديرها إلى محيطها الإسلامي، فهل هي وحدة بين أطراف مختلفة ومتساوية، أم وحدة يُسمح فيها بالاختلاف ما دام أنه يبتعد عن التعريف الإيراني للعدوّ والصديق وحدود المشروع السياسي نفسه؟

الخلاصة:

تكشف رسالة مجتبى خامنئي إلى الدول الإسلامية أن مفهوم «الوحدة» في الخطاب الإيراني الراهن يتجاوز كثيرًا دلالته الدينية التقليدية، ليتحول إلى مدخل لتصور أوسع للأمن والسياسة والنظام الإقليمي. فالوحدة التي تعرضها الرسالة ليست مقصدًا مستقلًّا، وإنما مقدمة لبناء موقف مشترك من «العدوّ» الذي تريد إيران احتكار تعريفه، ثم للتعاون في مجالات الدفاع والثروة، وصولًا إلى ما سماه مشروع «الحضارة الإسلامية الجديدة». وبذلك تصبح الوحدة جزءًا من هندسة سياسية

(1)-من كلمة لخامنئي خلال لقاء أهالي محافظة أذربيجان الشرقية، 15 فبراير 2017م. كيهان، الوفاق وخطه الأحمر، شريعتمداري، تاريخ الاطلاع: 1 سبتمبر 2026م. https://bit.ly/4wIkksf

وأمنية ودينية تسعى طهران من خلالها إلى هندسة وتفعيل وترميم موقعها في الإقليم، من دولة يُنظر إليها باعتبارها مصدرًا رئيسيًّا للتهديد، إلى شريك يفترض أن تشترك معه الدول الإسلامية في مواجهة تهديد أكبر تمثله الولايات المتحدة وإسرائيل.

بيدَ أن الإشكال الرئيسي في هذا التصور لا يكمُن في مبدأ التعاون أو التقارب بين الدول الإسلامية، وإنما في الشروط الأيديولوجية التي يصوغها الخطاب الإيراني ويهندس من خلالها هذا التقارب. فطهران لم تكتفِ بالدعوة إلى تجاوز الخلافات أو إدارتها، بل تُقدِّم تعريفًا محددًا للعدوّ والصديق، وللموقف الذي ينبغي أن تتخذه الدول الإسلامية من النظام الدولي وتحالفاته، مما يشير إلى فقه الوصاية والهيمنة في دلالات الخطاب الإيراني. ويزداد هذا الإشكال عند مقارنة خطاب الوحدة الموجَّه إلى الخارج بالممارسة العملية في الداخل الإيراني، إذ تكشف كتابات المقربين من مؤسَّسة المرشد أن الوحدة نفسها تظل مشروطة بالتزام «أصول الثورة والنظام والإمام»، وأنّ من يخرج عن هذه الحدود يُستبعد من دائرة الوفاق. وهنا تبرز المفارقة الأساسية، فالخطاب الذي يطالب الخارج الإسلامي بإدارة اختلافاته وتقديم المشتركات، لا يعطي المساحة نفسها للاختلاف السياسي والأيديولوجي بالداخل.

ومِن ثَمّ، يمكن قراءة رسالة المرشد باعتبارها محاولة إيرانية لتوظيف مفهوم «الوحدة الإسلامية» في صورة أكثر شمولًا، تنتقل به من المجال المذهبي والدعوي إلى المجال الجيوسياسي والحضاري. إلا أن نجاح هذه الرؤية خارج الحدود الإيرانية سيظل مرهونًا بقدرة طهران على تقديم الوحدة باعتبارها شراكة بين أطراف متكافئة بعيدًا عن لغة الوصاية والهيمنة والتهديد والتوظيف. فدول الخليج، التي بنَت تصوراتها الأمنية خلال العقود الماضية على خبرة عميقة من التنافس والصراع مع إيران ومحاولة صدّها عن التمدد في المنطقة وتفعيل جماعات موالية لها دون الدول الوطنية، يصعب أن تنتقل إلى الرؤية التي تقترحها رسالة مجتبى خامنئي، ما لم يقترن الخطاب نفسه بتحوُّل إستراتيجي وملموس في طبيعة السياسة الإيرانية تجاه جوارها العربي والإسلامي.

التفاعلات الإيرانية العربية

على صعيد العلاقات الإيرانية العربية، برزت خلال شهر أغسطس 2026 تطورات مهمة تعكسُ تصاعد المواجهة غير المباشرة بين الحكومة السورية الجديدة والنفوذ الإيراني المتبقي في البلاد. وبرز ذلك بشكل خاص بعد إحباط محاولة تهريب أسلحة إلى لبنان، وتزايد انخراط دمشق في ترتيبات أمنية إقليمية تستهدفُ ضبط الحدود والحد من نشاط الجماعات المسلحة العابرة للدول. وسوف نرصد هذا التطور في المحور التالي:

- سوريا واستمرار المواجهة مع إرث النفوذ الإيراني

سوريا واستمرار المواجهة مع إرث النفوذ الإيراني

شهد شهر أغسطس 2026م تطوّرات بارزة عكست اتساع المواجهة غير المباشرة بين الحكومة السورية الجديدة والنفوذ الإيراني المتبقي في سوريا، لا سيَّما مع إحباط محاولة لتهريب أسلحة إلى لبنان، وتزايد انخراط دمشق في ترتيبات أَمنية إقليمية تستهدف ضبط الحدود والحد من نشاط الجماعات المسلحة العابرة للدول. وجاءت هذه التطوّرات في سياق مساعي الحكومة السورية إلى إنهاء الإرث العسكري والأمني الذي خلّفه تحالف النظام السابق مع طهران، واستعادة سيطرة الدولة على الحدود وطُرق العبور. لذا، يناقش التقرير هذه التطوّرات في محورين، أولًا: تفكيك إرث النفوذ الإيراني واستعادة السيطرة على طُرق الإمداد. وثانيًا: إعادة تموضع سوريا إقليميًّا والموقف الإيراني.

أولًا: تفكيك إرث النفوذ الإيراني واستعادة السيطرة على طُرق الإمداد

شكّل إغلاق مسارات تهريب السلاح أبرز ملامح تعامل الحكومة السورية المؤقتة مع النفوذ الإيراني خلال شهر أغسطس 2026م. ففي الثامن من الشهر، أحبطت قوى الأمن الداخلي محاولة لتهريب أسلحة وذخائر من محافظة طرطوس إلى لبنان[1]. وجاءت العملية امتدادًا لضبط شحنة أخرى في يوليو كانت قد دخلت من العراق مخبأة داخل صهريج مخصص لنقل النفط، واشتملت على صواريخ بعيدة المدى وأخرى موجهة مضادة للدروع والطائرات المسيّرة، ورُجّح أنها كانت متجهة إلى «حزب الله». ويُشير تتابع عمليات الضبط إلى أن السلطات السورية لا تتعامل معها بوصفها حوادث حدودية منفصلة، بل باعتبارها جزءًا من شبكات إمداد ممتدة تعمل على إعادة وصل العراق بالساحل السوري ولبنان.

تتجاوز أهمية هذه الإجراءات حجم الشحنات المضبوطة، إذ تستهدف تغيير الوظيفة التي أدتها الأراضي السورية في المشروع الإقليمي الإيراني. فقد مثّلت سوريا في عهد الأسد الحلقة المركزية في الممر البري الذي يربط إيران بالعراق ولبنان، وأتاح لطهران دعم حزب الله وترسيخ حضورها العسكري بالقرب من الحدود الإسرائيلية. أما الحكومة السورية الحالية فتسعى إلى تحويل سوريا من ساحة عبور تعمل خارج سلطة الدولة إلى حاجز يمنع انتقال السلاح والمقاتلين، بما يُعيد إلى الحدود وظيفتها السيادية ويحدّ من قدرة إيران على الربط بين حلفائها.

وتأكد اتساع هذه المقاربة بعدما قادت التحقيقات في الشحنة القادمة من العراق إلى كشف شبكة تنشط بين العراق

(1) الوكالة العربية السورية (سانا)، أحبطت قوى الأمن الداخلي في محافظة طرطوس، بالتعاون مع جهاز الاستخبارات العامة، محاولة تهريب شحنة من الأسلحة والذخائر كانت متجهة إلى الأراضي اللبنانية، (منصة فيسبوك)، (8 أغسطس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 3 سبتمبر 2026م، https://bit.ly/4x9FgZe

وسـوريا ولبنان، وتضم أسـماء ارتبطت بتهريب السـلاح والمخـدرات منذ عهد النظام السـابق، وتزويد العـراق بقائمة بهذه الأسـماء[1]. ومِن ثَمّ، لم يقتصر تحرك الحكومة السورية على منع عبور الشحنات، بل امتد إلى التعاون الاستخباراتي لتفكيك الشـبكات التـي اعتمدت عليهـا إيران وحلفاؤها عبر الحدود.

في السـياق نفسـه، شـهدت الحدود السـورية-العراقية حالـة مـن التأهب والتحركات العسكرية، وسط تداول تقارير عن وجود مجموعات موالية لإيران بالقرب من المنطقـة الحدودية. ومـع أن بعض المقاطع المتداولة عن إعلان استنفار شامل للجيش السوري قرب الحدود العراقية لم يثبت سـياقه، فإنّ الجدل الذي أثارته هذه المقاطع عكَس تصاعد المخاوف من إعادة تنشيط مسـارات الإمداد الإيرانية. وتتيح هذه المقاربة بالنسبة إلى الدولة السورية تقليص النفـوذ الإيراني تدريجيًّا، من دون تحميلها أعباء مواجهة إقليمية قد تستنزف مؤسساتها أو تثير توترات داخلية.

ثانيًا: إعادة تموضع سوريا إقليميًا والموقف الإيراني

تزامن تضييـق الخناق على شـبكات إيران مع خطوات متسـارعة لإعادة إدماج سوريا في الترتيبات الأمنيـة الإقليمية والدولية، ومن بينها عقد رؤسـاء أركان سوريا والأردن والعراق، بمشاركة وزير شؤون البيشمركة، اجتماعًـا فـي عمّان لبحـث أمـن الحدود والتهديـدات العابـرة للدول[2]. وتكتسـب مشـاركة سـوريا أهمية خاصة لأنها تضع ضبط الحـدود العراقية-السـورية ضمن إطـار تعاون إقليمـي، في وقـت تعمل فيه دمشـق على منع الجماعات الموالية لإيران من اسـتغلال الفراغـات الحدودية لإعادة تشغيل طُرق نقل السلاح إلى حزب الله في لبنان.

وفي موازاة ذلك، ألغت الولايات المتحدة تصنيف سـوريا دولة راعيـة للإرهاب[3]، ويُعَدّ ذلك مؤشـرًا على انتقـال العلاقة بين واشنطن ودمشـق من تخفيف القيود السياسـية والاقتصادية إلى إدماج سوريا تدريجيًّـا فـي ترتيبات التعـاون الأمني الإقليمي. كما جاءت الخطوة بعد مشاركة سوريا، للمرة الأولى، في حوار أمني نظمته القيادة المركزيـة الأمريكية في البحرين، بحضور قادة عسـكريين مـن الولايات المتحـدة وإحدى عشـرة دولـة عربية، لمناقشة التعاون الدفاعي وتأمين التجارة عبر مضيق هرمز.

ويمثل هذا الانفتاح تحولًا معاكسًا للموقع الذي شـغلته سـوريا خلال عهد النظام

(1) تليفزيون سوريا، اعتقال متهمين بتهريب أسلحة من العراق إلى سوريا في عملية أمنية بالأنبار، (20 يوليو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 3 سبتمبر 2026م. https://bit.ly/4qWX48g

(2) الشرق الأوسط، اجتماع أمني عراقي-أردني-سوري في عمان لتعزيز الجاهزية العسكرية، (11 أغسطس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 3 سبتمبر 2026م، https://bit.ly/3SzEaYG

(3) سانا، سوريا خارج قائمة الدول الراعية للإرهاب رسميًا، (24 أغسطس 2026م)، تاريخ الاطلاع 6 سبتمبر 2026م. https://bit.ly/4r1twGW

السابق، فبدلًا من ارتباطها بالمحور الإيراني، تتجه الحكومة الجديدة إلى بناء شراكات مع الدول العربية والولايات المتحدة، وتقديم نفسها طرفًا قادرًا على الإسهام في ضبط الحدود ومكافحة التهريب وتقليص نشاط الجماعات المسلحة العابرة للدول. ويمنحها ذلك فرصة للحصول على دعم سياسي واقتصادي وأمني يساعدها في إعادة بناء مؤسسات الدولة، لكنه يجعل سياستها تجاه إيران جزءًا من توازنات إقليمية أوسع، وليس مجرد ملف ثنائي بين دمشق وطهران.

تتقاطع الأحداث المذكورة أعلاه مع خطاب إيراني يحاول ردع حكومة دمشق عن استكمال تفكيك طُرق الإمداد أو اتخاذ إجراءات تمس «حزب الله». وظهر ذلك في تحذير علي خضريان، عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، للرئيس أحمد الشرع من الدخول في مواجهة مع الحزب، ملوّحًا بأنّ ذلك سيُسرّع ما وصفه بـ«تحرير سوريا» على أيدي قوى «المقاومة»[1]. وتحمِل هذه الرسالة تهديدًا ضمنيًّا بإمكان توظيف القوى المسلحة الموالية لطهران للضغط على الحكومة السورية أو استنزافها أمنيًّا. وبذلك، تبدو التحركات الحدودية والخلايا المحتملة أوراقًا تسعى عبرها إيران إلى الاحتفاظ بها لتعويض تراجع نفوذها الرسمي، ورفع كلفة انتقال دمشق إلى شراكات أمنية مناوئة لمصالحها.

الخلاصة:

تكشف التطوّرات التي شهدتها سوريا خلال شهر أغسطس 2026م أن الصراع على النفوذ الإيراني في سوريا انتقل إلى مرحلة تتركز فيها المواجهة حول طُرق الإمداد وشبكات التهريب والجماعات المسلحة القادرة على العمل خارج سلطة الدولة السورية. وفي هذا السياق، مثّلت إعادة تموضع سوريا إقليميًّا امتدادًا خارجيًّا لجهودها الداخلية الرامية إلى ضبط الحدود وتفكيك هذه الشبكات، إذ أسهم توسيع تعاون دمشق مع دول الجوار والولايات المتحدة في تعزيز قدرتها على مواجهة هذه التهديدات. ومع ذلك، لا تزال إيران تمتلك أدوات لرفع كلفة هذا التحول عبر حلفائها وشبكاتها المتبقية والخطاب التهديدي المرتبط به والموجَّه نحو الدولة السورية.

(1) موقع فرارو، اخطار خضريان به جولانی درباره درگیری با حزب‌الله، (28 تیر 1405هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 6 سبتمبر 2026م. https://bit.ly/4zZJvck

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل

في سياق العلاقات بين إيران والقوى الغربية، اعتمدت الولايات المتحدة إستراتيجيةً جديدة تجاه النظام الإيراني، تقوم على ممارسة الضغط الاقتصادي لتعطيل تجارة إيران الخارجية وإرغام النظام على قبول الشروط الأمريكية. تُطبَّق هذه السياسة عبر حصار عسكري محكم يستهدف تعطيل كامل صادرات النفط الإيرانية، وقطع القنوات الاقتصادية وعزل إيران تجارياً ومالياً عن العالم. على الجانب الآخر، تبنَّت إيران إستراتيجية مواجهة وتصعيد ترتكز على المقاومة الاقتصادية، التصعيد العسكري، وزيادة كلفة الحرب على الولايات المتحدة. سنبحث هذا الموضوع من خلال المحور التالي:

- حملة «المنبوذ الاقتصادي» الأمريكية والخيارات الإيرانية

حملة «المنبوذ الاقتصادي» الأمريكية والخيارات الإيرانية

تبنَّت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة للتعامل مع النظام الإيراني، أساسها الضغط الاقتصادي لشلّ تجارة إيران الخارجية وإجبار النظام على قبول الشروط الأمريكية. تُجرى الحملة الحالية في ظل حصار عسكري أمريكي لم يسبق أن تعرضت له إيران، هدفه وقف كامل صادرات إيران النفطية، توازيًا مع حملة مكثفة لقطع شرايين الاقتصاد الإيراني وعزله عن العالم تجاريًّا وماليًّا، وكل ذلك في ظل تهديد بالعودة إلى العمليات العسكرية. ردًّا على ذلك، تبنَّت إيران إستراتيجية أساسُها المواجهة والتصعيد، وتستند إلى عدة ركائز، أهمها المقاومة الاقتصادية، والتصعيد العسكري، ورفع تكلفة الحرب على الخصوم. هذه المواجهة التي يعوّل كل طرف فيها على تحقيق انتصار شبه كامل في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية الدبلوماسية، تقود إلى توقعات سلبية وأفق غير محدد للصراع. يحاول تقرير شهر أغسطس 2026م أن يرصد تحركات كل طرف ضمن إستراتيجيته، واستخلاص التوقعات بشأن مآلات هذه المواجهة. ويتناول المحور الأول ماهية الضغوط الأمريكية، فيما يوضح المحور الثاني طبيعة الخيارات الإيرانية وردّ فعلها.

أولًا: الضغوط الأمريكية الراهنة

تُمارِس الولايات المتحدة ضغوطًا غير مسبوقة على النظام الإيراني، وتُراهِن على تدهور الأوضاع الداخلية بعد الحرب، لا سيَّما في ظل الجدل المحتدم في الداخل، بداية من شرعية المرشد الأعلى الجديد، والخلافات بين أركان النظام والتيارات السياسية حول عديد من القضايا، بما في ذلك الخلاف بشأن قرار الحرب والاستمرار بها، ناهيك بتدهور الأوضاع المعيشية والغضب الشعبي المتوقع في أي وقت، إذ ترى واشنطن أنّ مزيدًا من الضغوط قد يمهد الطريق للاحتجاج وربما الثورة على النظام[1].

في سياق ذلك أعلنت واشنطن عن حملة الغضب الاقتصادي التي تُعَدّ استكمالًا للعقوبات والضغوط الأمريكية على النظام الإيراني، وهدفها هذه المرة هو توحيد كل الجهود الأمريكية من أجل سدّ كل المنافذ المتاحة أمام النظام للتعامل اقتصاديًّا مع الخارج، وحرمانه من التصدير أو الاستيراد، بما في ذلك تصدير منتجاته النفطية أو مشتقاتها، وكذلك منع أي تعامل مع أي دولة. ولا تشمل العقوبات إيران فحسب، بل كل جهة خارجية تتعامل معها، وهذه الحملة معززة لأول مرة بحصار عسكري لشواطئ

(1) موقع خبرأونلاين، ببينيد | حسن روحانی: بايد با مردم مشورت كنيم؛ ظاهرًا بعضی‌ها از پيمان ومذاكره بدشان می‌آيد، (18 شهريور 1405هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 9 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/286kjqp3

إيران، وهو ما يمنحها فاعلية وتأثيرًا كبيرين على النظام.

وتعزز الولايات المتحدة إستراتيجيتها من خلال التهديد المتواصل باستخدام القوة العسكرية، مع تسخيرها بالفعل من أجل إضعاف موقف إيران، بما في ذلك محاولة فتح مضيق هرمز بالقوة، والرد على أي سلوك عدائي إيراني يهدف إلى تعطيل الملاحة، والتهديد باستهداف المنشآت الحيوية بما قد يشلّ حركة البلاد، الأمر الذي خلق قوة ردع حرمت إيران من الاستمرار في هجماتها إلى حد بعيد.

تتطلع واشنطن من وراء هذه الضغوط إلى إبرام اتفاق مع إيران يخرج منه ترامب منتصرًا، مع حرمان إيران من أي مكسب إستراتيجي يمكن أن تحافظ به على نفوذها في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، وتوقيع اتفاق نووي حاسم يحرم إيران من أي قدرة على التخصيب أو الوصول إلى قنبلة نووية في المستقبل، وإضعاف قدرات إيران الصاروخية، ومحاصرة حصول طهران على أي تفاهم يمكن أن يروّج له النظام على أنه انتصار يُحسَب له، أو يحقق من ورائه مكتسبات تمنحه فرصة لتجديد شرعيته. بمعنى آخر، يريد ترامب أن يصل من خلال حملة «الغضب» إلى النتائج التي لم يصل إليها من خلال العمل العسكري وحده، ويشجعه على ذلك الوضع الداخلي الإيراني المتدهور بعد الحرب.

ثانيًا: الخيارات الإيرانية

يُدرِك النظام الإيراني حقيقة أن معركته الحالية مع الولايات المتحدة هي معركة بقاء، وأنه بصدد مواجهة مع القوة العالمية المهيمنة، كما يدرك الخلل الفادح في التوازن العسكري وقوة التأثير العالمي على كل الأصعدة. لكن نظرًا إلى أنها معركة بقاء، حيث يرى أن واشنطن ترغب في فرض استسلام عبر الدبلوماسية لا تقلّ خطورته بالنسبة إلى النظام عن الهزيمة العسكرية، فإنّ النظام يتبنى إستراتيجية جديدة هو الآخر هدفها الاستنزاف، وكسب الوقت، ورفع كلفة الصراع.

يعتمد النظام في هذه الإستراتيجية على ما يُعرف بسياسة اقتصاد المقاومة، إذ تمتلك إيران خبرة ممتدة للتعامل مع العقوبات والضغوط الاقتصادية الأمريكية، نجحت من خلالها في التعامل مع العقوبات على مدار قرابة خمسة عقود منذ اندلاع الثورة، وطورت أساليب وإستراتيجيات متنوعة ومتكاملة للتحايل عليها، بما في ذلك أسطول الظل لتهريب النفط، ودبلوماسية الجوار لإيجاد منافذ بديلة للتجارة الخارجية عبر دول الجوار المتعددة، وشبكات تهريب الأموال وأنظمة المدفوعات البديلة للتغلب على تعطيل تبادل الأموال عبر نظام سويفت (SWIFT).

وضمن هذه الإستراتيجية تعوّل إيران على الصين وروسيا بوصفهما من الشركاء

التجاريين في ظل التوافق على مبدأ مقاومة الهيمنة الأمريكية وأنظمة عقوباتها، ناهيك بالضغط بورقة إغلاق المضايق البحرية (مضيق هرمز وباب المندب) من أجل الردع الاقتصادي وموازنة حملة الغضب الاقتصادي الأمريكية برفع تكلفة الحرب على الاقتصاد الأمريكي والعالمي ككل، فضلًا عن تهديد دول المنطقة بعدم تصدير منتجاتها النفطية ما دامت إيران غير قادرة على مواصلة صادراتها. وتعوّل إيران على الضرر الذي قد تُلحِقه هذه الإستراتيجية بالاقتصاد الأمريكي والإضرار بمركز ترامب والحزب الجمهوري قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر 2026م.

لكن نظرًا إلى الضغوط غير المسبوقة المعززة بحصار عسكري واقتصادي، فإنّ إيران لا تستبعد ضمن خياراتها شن هجمات لكسر هذا الحصار العسكري والاقتصادي، بل تغيير قواعد الاشتباك، وهو ما ظهر من شن هجمات استهدفت السفن والقطع البحرية الأمريكية، في تغيُّر مهم في التكتيك العسكري، وذلك إلى جانب الهجمات المعتادة لتعطيل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، ومنع الولايات المتحدة من تنفيذ خطتها بفتح المضيق عبر استخدام القوة، بل هددت إيران بفرض منطقة حظر تمتد عبر الخليج إلى محيط منطقة الحصار الأمريكي، وذلك بحسب تصريح الأمين العامّ لمجلس الأمن القومي محسن رضائي[1].

الخلاصة:

تعوّل كل من الولايات المتحدة وإيران على أوراق القوة التي بحوزتهما لأجل حسم الصراع الراهن، ولا يبدو أنّ أيًّا من الطرفين لديه الاستعداد لتقديم تنازلات جوهرية لكسر الجمود الدبلوماسي الراهن، ومِن ثَمّ فإنّ الوسطاء يواجهون صعوبات في إقناع الطرفين بالتسوية السياسية. وعليه فإنّ التصعيد سيكون هو السمة الرئيسية للمرحلة المقبلة، حيث يعول ترامب على فاعلية الحصار الاقتصادي وتأثيره في شرعية النظام داخليًّا وعزله خارجيًّا، فيما تراهن إيران على كل ورقة يمكن من خلالها التأثير في سعر الطاقة لأجل تغيير مسار التصعيد الراهن، ومِن ثَمّ يبقى مدى قدرة ترامب على التعامل مع هذا التحدي، لا سيَّما بعدما دخل باب المندب، ورقة مؤثرة في هذا الصراع.

(1) الشرق بلومبرغ، إيران تهدد بمنطقة حظر بحري وتغيّر قواعد الاشتباك مع أمريكا، (8 سبتمبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 9 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/27g7p2vj

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies